جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ وعلم الآثار

مطبوعة خاصة بمقياس

السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال فترة الحكم المدني في الجزائر

محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر
تخصص مقاومة وحركة وطنية
السداسي الثاني

إعداد: الدكتور: عبد القادر حليس

السنة الجامعية: 2023 ـ 2024

يتناول المقياس المحور التالية:

- ماهي اسباب سقوط نابليون الثالث وقيام الحكم المدني؟
- التنظيم الاداري والقوانين الاستثنائية؟
- كيف كانت الهجرة الاوروبية نحو الجزائر بعد سنة 1871 ؟
- ظهور المندوبيات المالية ؟.
- الاستقلال المالي للجزائر؟.

المحاضرة الاولي: مدخل عام للمقياس:

مدخل:

خلال 132 عاما من الاحتلال الفرنسي، كانت الجزائر مسرحا للتجارب الاستعمارية من قبل الإدارة الفرنسية بشقيها العسكري والسياسي، وبقيت على نهجها وفكرها من تجسيد مشروعها والمتمثل في جعل الجزائر فرنسية، بالقضاء على الهوية الجزائرية، ومحو كل من يقف في وجهها من اجل تجسيد مشروعها من ردود الفعل الوطنية بجميع اشكاله التي تكمن أن تحدد الوجود الفرنسي في الجزائر.

لذلك فقد شهدت الجزائر خلال القرن التاسع عشر سياسة استعمارية اختلفت سبلها و هدفها واحد وذلك وفق مراحل متعددة امتدت من بداية الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 بداية بالمرحلة الأولى من الاستعمار الفرنسي- للجزائر، والتي امتدت ما بين 1830 إلى 1841 وانتهت بإقرار فرنسا توطين نفسها بالجزائر ، وقد أكد ذلك الماريشال "كلوز بل"[1] في نداء وجهه إلى الأوربيين الذين وصلوا إلى الجزائر قائلاً :" **عليكم إن تعلموا أيضا إن هذه القوات العسكرية التي تحت إمرتي ماهي إلا وسيلة ثانوية، وذلك انه لا يمكن إن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الأيادي الأوربية فقط** ... ".[2]

---

[1] - كلوزيل clausel Bertand ولد يوم 12 ديسمبر 1772م في poix Mire بفرنسا اشغل بعدة وضائف في الجيش ثم السفارة في اسبانيا وقيادة الجيش في سان دومينيك وأرسل إلى هولندا كما حكم عليه بالإعدام 1816 وعفي عنه بعدها تول القيادة بعد بورمون في 7 أوت 1830 وأصبح ماريشال فرنسا سنة 1831م ثم عين مرة أخرة في الجزائر سنة 1835م وعزل بعد فشله في حملة قسنطينة 1837م توفي في 1843م) ينظر: أبو القاسم سعد هلال، الحركة الوطنية ،..المرجع السابق ص 36 2أبو القاسم سعد هلال، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق، ص 37)

[2] بوعزة بوضرساية:

فقد سبقت هذه السياسة الاستيطانية الاستدمارية تهيئة الرأي العام الفرنسي وحتى الأوربي، عن طريق أساليب الدعاية والصحافة التي صورة المستعمر الجديد كالحلم القابل للتحقيق لكل المغامرين التواقين للثروة والحياة الرغدة ولهذا وزعت فرنسا في أوربا المناشير ونحوها عارضة على الأوربيين بمختلف الوسائل الهجرة إلى الجزائر وشجعت على الخصوص هجرة الاوربيين ذوي الأصول اللاتينية، كالإيطاليين والمالطيين والاسبانيين وقد وعدة هذه الفئة بمستقبل زاهر في الجزائر من التجارة والزراعة وغيرها ...وذلك تحت حماية السلطة الاستعمارية الفرنسية تحت قانون الجنسية .

فقد أكد الساسة الرسميون الفرنسيون في فرنسا على ضرورة الاستيطان وملازمته بكل الوسائل العسكرية و السياسية ، عن طريق فرض الحكم عسكري والذي من شانه أن يساهم بشكل فعال في إيجاد الحلول المناسبة لمشكل فرنسا التوسعي الاستيطاني على حساب مستعمراتها، و أهدافها المتنامية لتلك السياسة التي أوجدتها بعد الحملة العسكرية على الجزائر، عن طريق تحويل جزء من الشعب الفرنسي- إلى الاستقرار في الجزائر كما سيعملون إلى توفير المادة الأولية للمستوطنين الأوربيين من إمكانات زراعية وصناعية القابلة للتصدير عبر الجزائر باتجاه الأسواق الفرنسية.

و ما بين أعوام 1842_1845 انشات 35 قرية استيطانية وارتفع عدد المهاجرين الأوربيين حتى وصل إلى 46180 شخصا وابتكرت عام 1844 أساليب جديدة لنزع ملكيات والاهالي واستول مقتضاها على 132ألف هكتار أنشأت عليها 27 قرية استيطانية بمدينة متيحة والساحل .

أما المرحلة الثانية خلال الحكم العسكري ما بين 1841 إلى 1852 وعرفت إلحاق الجزائر بفرنسا دستوريا وسياسيا ثم المرحلة الثالثة 1852 إلى 1870 أو ما يعرف بعهد الإمبراطورية الثانية وهي مرحلة ارتبطت بعهد نابليون الثالث بعهدها جاءت المرحلة الرابعة من 1871 على غاية 1900 وتميزت بإحياء السياسة القديمة وانتهت بحصول الكولون على الاستقلال المالي.

وتعتبر المرحلة الثالثة الممتدة ما بين 1852 الى 1870 مرحلة متميزة من تاريخ السياسة الا ستعمارية الفرنسية بالجزائر ، لأنها عرفت جملة من التناقضات من بين ما أعلن كإ صلاحات ومشاريع تبدو للوهلة الأولى مغرية على المستوى السياسي و الاقتصادي ولاجتماعي وبالمقابل استمرار مسلسل الإرهاب بكل صورة البشعة و اللاإنسانية خاصة على عهد **بيليسية** و من جهة أخرى اشتداد المقاومة المسلحة الوطنية في ربوع الوطن كمنطقة القبائل وكذا انتفاضة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864 .ولتسليط الضوء أكثر على هذه المرحلة التي تعتبر جزء هاما من تاريخ الجزائر المعاصر وهذا يرجع لتلك السياسة الاستيطانية الوحشية التي تعرضت لها الجزائر شعبا و ارضا .

المحاضرة الثانية: ماهي اسباب سقوط نابليون الثالث وقيام الحكم المدني؟

قامت الجمهورية في ظل ظروف اتسمت بالا ضطراب وعدم الا ستقرار سواء داخل فرنسا أو في مستعمراتها، تلك الظروف ولدت في ظل الخلافات الموروثة عن السنوات المضطربة التي أعقبت الثورة الفرنسية 1التي حدثت سنة 1789م .

نابليون الثالث:

ا سمة الكامل شارل لويس نابليون بونابارت، ولد سنه 20 افريل 1808م بباريس في فرنسا ابوه لويس بونابارت ملك هولندا من 1806ـــ 1810 ،امه هورتس دي بوهارني و ابن اخ نابليون الأول، تربى في سويسرا حيث خرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية، نفى سنة 1836 الى لبرازيل ومنها الى الويات المتحدة الامريكية ومنها انتقل الى بريطانيا، ثم عاد الى فرنسا سنه 1848 بعد سقوط النظام الملكي.

يعتبر اول القادة الفرنسيون منذ السنوات الأولى للاحتلال وطيلة فترة الحكم العسكري 1830 ـــ 1870، بفضل شهرته انتخب رئيس الجمهورية واعلن نفسه امبراطورا عام 1852، حكم فرنسا لمدة تسعة عشر عاما الى غاية سقوط إمبراطورتيه على يدي برو سيا في 2 سبتمبر 1870 .

وقد سمى بنابليون الثالث نتيجة الحركة النابليونية التي كانت تتطلع الى استعادة احد افراد اسرة نابليون للعرش وفق الارث النابليوني، فلقد كان عليهم الاختيار بين الشقيق الأكبر جوزيف بونابرت، ولويس بونابرت اما لوسيان بونابرت وذريته فقد استبعدوا بسبب معارضتهم لنابليون الأول ، ولم يكن لجوزيف اولاد ذكور وبموت نابليون الثاني والشقيق الأكبر لم يبقي الا لويس نابليون وبهذا يكون ولي العهد من سلاله لويس بونابرت ، وفي سنة 1855 تزوج الامبراطور نابليون الثالث كونتيسة تيبا اوجيني دي مونتيجو فرزق ولد واحدا

هو نابليون اوجين لويس جان جوزيف الملقب بالبرنس الامبراطوري . وبذلك يكون نابليون الثالث آخر ملك عرفته فرنسا.

كانت سياسته تهدف إلى اخضاع الجزائريين تحت السيطرة الاستعمارية بالقوة العسكرية. من اجل إدماج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي، وهو كذلك جاء بفكرة مشـــروع المملكة العربية.

و ما قام به خلال حكمه إطلاق صراح الامير عبد القادر، و قام بز يارة الجزائر مرتين الأولى في سبتمبر 1860م والثانية في ماي 1865 اذ زار العديد من المناطق.

وخلال تلك الحقبة من حكمه اعلن الحرب علي بروسيا 1870م وانتهت بهزيمه فرنسا و وقع ا سيرا في 2 سبتمبر 1870م وبعدها نفي الي بريطانيا وفيها توفي وكان ذلك في 9 جانفي 1873.

- سياسة نابليون الثالث:

منذ إعلان نابليون الثالث نفسـه إمبراطورا على فرنسـا في نوفمبر 1852، وهو يعبّر عن انشغاله بقضية الجزائر، وقرّر إتباع سيا سة خا صة به، تهدف إلى كسب ر ضا المستوطنين والعسكريين والمحافظة على الأمن والاستقرار، وقد أكّد لمستوطني الجزائر فكرة إدماج الجزائر، ومن جهة أخرى كان يخطط للانفراد بالسـلطة وإنشـاء وزارة خاصـة بالشـؤون الجزائرية ، كما اسـتحدث مجلسـا أعلى إلى جانبه ومجالس إقليمية في كل مقاطعة وعمّم النظام المدني، ولم يبق للسـلطات العسـكرية سـوى منصـب القيادة العليا للقوات البرية والبحرية التي تولاها " ماكماهون"، ورغم أن السلطة أ صبحت مركزية ومدنية إلا أن الأمير جيروم ا صطدم بسيا سة الإمبراطور وبمعارضة العسكريين بالجزائر.

وفي ظل هذا النظام كان الإمبراطور يفكر في سياسة جديدة بالجزائر، خاصة بعد زيارته للجزائر سنة 1860 واطلاعه على ما يجري عن قرب، وقد انشغل تفكيره بمشكلة الملكية الشخصية للأراضي الخاصة بالجزائريين بعد أن اشتدت عمليات المصادرة، فرأى أن يقرّ على الأراضي التي يملكونها ويهتم المعمرون الأوروبيون بالغابات والصناعة والمعادن، وأمر بإيقاف حركة الهجرة إلى الجزائر، وأقنع مجلس الشيوخ بإصدار قرار في 22 أفريل 1863 القاضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي يحوزونها، ووجّه رسالة إلى الماريشال بليسيي يأمره بتطبيق هذه السياسة قائلا: **" إن الجزائر مملكة عربية، وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين"**[1].

تعددت الدوافع والأ سباب التي دفعت بنابليون الثالث لانتهاج هذه السيا سة التي تبدو ظاهريا في صالح الجزائريين، وربما لكرهه الشديد لأطماع مستوطني الجزائر المتزايدة قد تكون السبب الرئيسي في ذلك، وعموما جلبت هذه السيا سة على نابليون عداء العسكريين الذين لم يطبقوا هذه السيا سة ميدانيا، كما غضب المستوطنون الذين أظهروا له الا ستياء جرّاء عدم قبولهم لها.

ونتيجة لهذه الأوضاع عزم نابليون القيام بزيارة ثانية إلى الجزائر في ماي 1865 ليطّلع بنفسه على مشاكلها، وعند عودته الى فرنسا حرّر رسالة مطولة لخّص فيها سياسته الجديدة وأرسلها إلى الحاكم ماكماهون في 20 جوان 1865، انتقد فيها أمورا كثيرة مدّعيا أنه طيلة تواجد الفرنسيين في الجزائر طُبّق أكثر من 15 نظاما لم ينتج عنه سوى الغموض، ولذلك حان الوقت للاعتماد على النظام المدني وإتباع سيا سة التعايش مع العرب والعمل على تعليمهم

[1] - سعد الله، مرجع سابق، ص 18.

وتمدينهم، ومعاملتهم على أ ساس رعايا فرنسيين وفسح المجال لهم للراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية، كما أمر مجلس الشيوخ "سيناتوس كونسولت" إصدار قرار بهذا الأمر، وفعلا صـــدر هذا القرار في 14 جويلية 1865 وحدّد فيه كيفية الحصـــول على الجنســـية الفرنســـية وشروطها التي كانت قاسية وغير مقبولة على للجزائريين[1].

موقف للمعمرين من سياسة نابليون الثالث:

أبدى المستوطنون تذمرهم لهذه السيا سة النابليونية الجديدة فشنوا حملة على نابليون الثالث، كما لم يخف الحاكم العام ماكماهون معارضـــته أيضـــا، ولم يقبل الجزائريون بالتخلي عن أحوالهم الشخصية وبالمقابل لم تكن الإدارة الفرنسية مستعدة لمنح الجنسية الفرنسية لأعداد كبيرة للجزائريين المسلمين.

ومن بين ما اقره نابليون الثالث اثناء حكمه حينما كتب ذات مرة الى الجنرال ماكماهون الحاكم العام في الجزائر، يقول له بان الجزائر **" مملكة عربية ومســـتعمرة اوروبية و ومعســـكرا فرنسي-"** ان هذا القول قد يدل على اهتما م النظام الفرنسي- الامبراطوري بالجزائر كمســـتعمرة يجب الحفاظ على تبعيتها بكل الوسائل و الطرق.

وعلى اية حال فان نابليون قد عين المارشال راندان حاكما عاما عسكريا على الجزائر، وقد بقى راندون في منصـــبه من 1851 الى 1858، وقاد حملات عســـكرية كبيرة ضـــد المقاومة الجزائرية في القبائل وفي المناطق الصـــحراوية، وفي ســـنة 1858 قرر نابليون ان يدمج الجزائر في فرنســـا وذلك بخلق وزارة الجزائر والمســـتعمرات التي يراســـها ابن عمه جيروم ولكن جيروم استقال من منصبه بعد سنة فقط.

[1] - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مرجع سابق، ص 24.

المحاضرة الثالثة:عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858-1860

بعد فشل نابليون في تطبيق سياسة الادماج الادارية والسياسية، حاول ان يطبق سياسة جديدة واسلوب جديد في انشاء وزارة الجزائر والمستعمرات في 24 جوان 1858 التي استندت اليها كل المصالح الادارية ماعدا التعليم العام والدين وألغى الحكم العام واستبداله بمنصب القائد العام للقوات البرية والبحرية، وكانت هذه التجربة الأولى للحكم المدني بالجزائر وقد امتدت هذه التجربة من 1858 الى 1860 وعين عليها ابن عمه جيروم نابليون .وفي يوم 31 اوت 1858 صرح الوزير جيروم **" نحن امام قومية مسلحة صلبة يجب اخمادها بادماج "** حيث كان يحمل كرها شديدا لتسير العسكري، وأصر على تطبيق القوانين الفرنسية بكل حذافيرها وايضا على تفكيك المجتمع الجزائري واضعافهم.

قرر انشاء امانة عامة تشرف على قضايا العدالة والشؤون الدينية والتعليم اضافة الى ثلاثة ادارات رئيسية هي ادارة الشؤون الداخلية والشؤون المالية والشؤون العسكرية والبحرية، ومن هنا تشكل المجلس الاعلى للجزائر ومستعمرات وهي عبارة عن هيئة استشارة لوزارة الجزائر.

وتمثلت مهام هذه الوزارة على توحيد الحكومية والهيئات المتواجدة في الجزائر وربطها مباشرة بمصالح السلطة المركزية بباريس والمهمة الثانية لها هيا إعادة تنظيم امور ادارية، كما احدث ست مناطق فرعية جديدة وا صبحت التراب الجزائرية مقسمة الى التراب المدني والتراب العسكري لكنها وسعت الأولى على حساب الثانية.

وفي يوم 7 مارس 1859 اصطدم جيروم بمعارضة العسكريين الفرنسيين لسياسته، الذين يرون بان الجزائر فتحت لهم ومن حقهم ان يطرد الجزائريين من اراضيهم وممتلكاتهم ليستولوا عليها ويتقاسمونها، فعين الجنرال "ماكمهون" ووصلت له التعليمات من الامير

جيروم جاء فيها: **" يجب احالة الجزائر للمجلس الحربي لمحاكمتهم، لان العسكريين لم يعد بامكانهم اصدار القوانين والاحكام ضد المتهمين بالجرائم واحلال الامن "**وكان وراء هذا اقصاء المكاتب العربية التي كانت لها السلطة المطلقة على الاهالي، والتظاهر بإعطاء فرصة للجزائريين لدفاع عن انفسهم، لكن بعد المناورات بين مكماهون والمكاتب العربية الغي جيروم تعليماته وانشا بدلها لجنة انضباطيه تقوم بدراسة حالات الجزائريين المتهمين ونفيهم من الجزائر بحجة تشكيل خطر عليهم، وبفعل هذا التحول الذي اضافه الامير جيروم لم تسر الامور بشكل طبيعي وخاصة ان سياسته لم ترضى العسكريين ، وفي يوم 7 مارس 1859 قدم جيروم استقالته من منصب وزارة الجزائر والمستعمرات.

عهد كونت شاسلولوبا : في 24 مارس 1959 عين كحاكم عام للقوات البرية والبحرية فسار على نفس سياسة جيروم (الاستعمار الراسمالي، والذي سيصل مباشرة بالامبراطور في الامور السياسية تحت مراقبة وزير الحربية، على ان يكون الى جانبه مجلس استشاري ومجلس اعلى، فالغى القضاء الاسلامي الذي اعيد تنظيمه سنة 1854 ، لي علمه انه احد مقومات وجود استقرار المجتمع الاسلامي الاساسية لأنه كان يستمد احكامه وقوته من القرآن الكريم والسنة النبوية، واجتهاد العلماء لذلك فرنسا عملت على انهاء مصدر وقوة تمسك المجتمع الجزائري.

فكان هدفه يجب ان يمحي القضاء المرتشي ـ حسب اعتقاده امام نظام فرنسا المتقدم، فعملت على اضعافه وتفكيكه فأصدرت مجموعة من المراسيم اعيد بموجبها تنظيم العدالة الإسلامية :مرسوم 1854 الذي ينص على انشاء مجلس القضاء الاسلامي .مرسوم 31 ديسمبر 1859 و 22 اغسطس 1862 اللذان احلا الجماعة المحلية محل القضاء الشرعي.

لقيت هذه السياسة معارضة كبيرة من جانب العسكريين وضباط المكاتب العربية، و شكوا ذلك لنابليون الثالث عندما زار الجزائر وشرحوا له مساوئها، وعندما تأكد نابليون من ذلك قام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860 عهد بيليسي و مكماهون 1860-1870م، بعد زيارة نابليون للجزائر قرر اعادة نظام الحكم العسكري السابق بعد الغاء وزارة الجزائر والمستعمرات.

عين الماريشال بيليسي في نوفمبر 1860 حاكما عاما في الجزائر وكلفه بتحقيق التوازن بين السلطتين المدنية والعسكرية، فحاول اتباع نفس سياسة الجنرال راندون في مصادرة الاراضي وتهجير الاروبيين، حيث انشئت 11 قرية استيطانية ما بين 1861-1864. وايضا من الطرق الحديدية الخدمة المشاريع الاقتصادية والسياسية للاروبيين.

بعث نابليون برسالة الى بيليسي 6 فيفري 1863 يأمره فيها يتوقف عن مصادرة الاراضي واعلان المساواة بين الجزائريين والفرنسين، والرغبة في اقناع العرب بأن فرنسا لم تأتي الى الجزائر الاضطهاد الاهالي ولكن جاءت لتجلب لهم الحضارة، وضمن ما جاء فيها هو : **"ان الجزائر لم تكن مستعمرة فرنسية ولكن مملكة عربية وان الاهالي في ظل حماية فرنسا لهم نفس حقوق الكولون"** واعلن بذلك نفسه امبراطور على العرب بقوله : "كما انني امبراطور للفرنسيين كذلك فأنا امبراطور العرب "وبسبب سياسة بيلسي العسكرية في حق الجزائريين اعتبرها نابليون انها سياسه فاشلة وبسببها قامة ثورة اولاد سيد الشيخ فقرر عزله من منصبة لكنه عفا عنه بعد تدخل زوجته لانها قريبة نابليون، وفي 22 ماي 1864 توفي بيليسي وخلفه ماكماهون .

الماريشـــال ماكماهون 1864-1870م اعتلي ماكماهون كرسي الحاكم العام في الجزائر 11864 فأخضع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاث للفيالق العسكرية الذين شددوا قبضتهم على الجزائر، وكان هذ الأمر مزعج بالنسبة للمستوطنين، وايضا استنكر المعمرون التبعية العامة المدنيين.

الأمر الذي جعل الإمبراطور يقوم بـــزيارة الجزائر للمرة الثانية 1865 من 3 ماي الي 7 وقام بزيارة اهم المدن في الجزائر حاملا معه فكرة الكيان الجزائر .

ولما عاد الي باريس حرر رسالة تتضمن ثماني وثمانون صفحه بعنوان سياسة الفرنسية في الجزائر لخص فيها افكاره و سياسته الجديدة وبعثها الى ماكمهون في 20 جوان 1865 وقد جاء فيها : **"انه طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم يأتي منها سوى الغموض، ولذلك يجب تطبيق الحكم المدني والاعتماد على اريحية الجزائريين في التطوير لأنه لا يمكن القضـــاء على ثلاثة ملايين من الجزائريين او رميهم في الصحراء .... وان الجزائر عبارة عن مملكة عربية و مستعمرة فرنسية ومعسكر اروبي "** وفتح المجال الجزائريين الرغبين في الجنسية الفرنسية وفتح الوظيف العمومي امامهم ، وهجر 9580 مستوطنا اوربيا جديد.

- **موقف المستوطنين من سياسة نابليون:**

كتب الجنرال هانوتو فقال: **" كل ما يحلم به الكولون هو اقامة بورجوازية اقطاعية ، يحميها الجيش ، ويقومون هم فيها بدور الســادة ، اما الاهالي الجزائريون فيؤدون فيها دور العبيد "**، بل ان هناك من المؤرخين من يلوم نابليون نفسه على فشل سياسته ، فهم يقولون بان سياسته

كانت غير وا ضحة وبالإ ضافة الى ذلك فهم يلومونه على الاعتماد على موظفين غير موثوق بهم لتطبيق برنامجه في الجزائر .[1]

قبل ان تشـفى الجزائر من عهد النكبات 1866-1869 سـقطت الإمبراطورية الثانية وقد اعطى هذا الحادث للكولون اعظم فرصـة للفرح كما اعطاهم حرية الحركة في الجزائر، فقد عاشوا، حوادث الكومون الباريسي و انشأوا من جهتهم لجنة الانقاذ الوطني وشرعوا في تطهير موظفي الإمبراطورية المنهارة فطردوا الحاكم العام بالنيابة، "وايستر هازي" من قصـره وذلك لسياسته الليبرالية، بينما استقال والي عمالة الجزائر خوفا على حياته و اما بـاريس فقد امطرت الجزائر بوابل من القرارات التي بلغت ثماني وخمسين قرارا في ظرف خمسة شهور من بينها قرار ينشـئ منصب حاكم مـدني واخر يلحق الجزائر مباشرة بفـرنسا وهكذا فان سياسة الاندماج والاستعمار والالحاق كانت قد نظمت وانعشت ، واعطيت رسميا بركات الحكومة في بـاريس وقد اعطت ثورة الجزائر عام 1871 عـذرا للـ سلطات الفرنسية لمـ صادرة الاراضي وحـ شد الجزائريين في مناطق معينة اختيرت لهذا الغرض ، كما اعطتهم عذرا ليفرضـوا على الجزائريين دفع ضريبة حرب باعتبارهم شعبا مهزوما [2]

وعليه يمك ان نسـتنج أن نابليون لم يتمكن من تحقيق إصـلاحاته في الجزائر، فانتهى النظام العسـكري بمجرد سـقوط الإمبراطورية الثانية في جويلية 1870، ليفتح المجال للنظام المدني بموجب مرسوم صدر في 8 أكتوبر 1870[3].

---

[1] نفسه, ص ص , 23-26.

[2] نفسه , ص ص , 24-26.

[3] - شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919**، ج 1، تر: م. الحاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص 73.

- **سقوط نابليون "الإمبراطورية الثانية":**

ما ميز الفترة الأخيرة من حكم نابليون؛ هو ضـغط الكولون على نابليون في الجزائر وأصـبح لهم تأثير واضـح على سـياسـته الداخلية خاصـة أن هذا الأخير لقي معارضـة من الفرنسيين أنفسهم والإر ضاء الكولون بعدما شعر بالضعف تشكلت لجنة برئا سة "راندون وأعد م شروعا لإقامة النظام المدني بالجزائر يوم 5 ماي 1869 ، وأ صدر مر سوما في 31 ماي يسمح بتحرر رؤساء العمالات الثلاثة الجزائر و قسنطينة وهران من القيود المفروضة عليهم من طرف السـلطات العسـكرية بإجراء انتخابات في 11 جوان 1870 ويسـمح للمسـتوطنين الفرنسـيين بإجراء انتخابات في المناطق المدنية واختيار الأعضـاء الذين يمثلون في المجالس العامة، وأثارت هذه التنازلات غضـب الجيش والحاكم العام "ما كمهون " الذي اسـتقال من منصبه، وضغط الإمبراطور نابيلون لنقل السلطة في الجزائر إليهم ومنحهم السلطات المطلقة.

ومن جهة أخرى انهزم نابليون أمام القوات البروسـية في معركة سـيدان sidan في 01 سبتمبر 1870 واستسلم الإمبراطور والجيش بأكمله لملك بروسيا، وأمام ذلك أنشأت فرنسا حكومة مؤقتة سميت بحكومة الدفاع الوطني.

المحاضرة الرابعة: قيام النظام المدني:

بدأت هذه المرحلة مباشرة بعد الا طا حة بحكو مة لويس نابليون بتاريخ 2 ديسمبر 1870 حيث عين الجنرال " دوقيدون " كأول حاكم عام مدني في الجزائر وطلب بتشكيل حكومة محلية قوية لان وجود حكومة من هذا النوع يمكن لها ان تقاوم حتى حكومة مركزية لم تقم بواجبتها، وظهرت خلال هذه الفترة العديد من القوانين التعسفية والتي اثقلت كاهل الجزائريين وزادت من معاناتهم اليومية وبسبب ذلك صرح " كريميو" عن ا سباب ا ستبدال النظام العسكري بالنظام المدني في نداء له للجزائريين :

قانون كريميو: الصادر في 24 اكتوبر 1870 اهم اهدافه:

- اقامة نظام مدني يهدف الى ادماج كلي للجزائريين بفرنسا وجعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا
- تعيين حاكم عام مدني للجزائر يكون تابعا لوزارة الداخلية يعوض الحاكم العسكري الذي كان تابعا لوزارة الحرب الفرنسية.
- منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدتهم الدينية.

قانون 24 ديسمبر 1870 ويهدف:

- جعل المستوطنين يوسعون من نفوذهم وتقويته في المناطق التي يقطنها مسلمون جزائريون، هذه المناطق تديرها اسماء جزائرية معينة من قبل الادارة الفرنسية.
- الغاء العمل بالمكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني[1]

[1] حياة حسني , سارة خرزي , **اساليب السياسة الادارية الفرنسية في الجزائر 1830-1914** , تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر , كلية العلوم الانسانية والاجتماعية , قسم التاريخ , مذكرة ماستر ,2016-2017 , ص ص 6-7.

- **النظام الاداري في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع:**

بعد يوم واحد من احتلال مدينة الجزائر و اصـــدر قائد الحملة الفرنســية على الجزائر الجنرال دي بورمون De Bourmont قرار يوم 06 جويلية 1830 ا كد في ديباجته ان الاحتلال العسـكري لمدينة الجزائر يجب ان يتبع مباشرة بسـيطرة مدنية وبقيادة ادارية للبلد من قبل السلطات الفرنسية ، واكد انه اعتبارا لأهمية دراسة حاجيات البلـــد وموارده قبل وضع اســس تنظيم اداري له ، فانه قرار في المادة الاولى من هذا القرار **" تشـكيل لجنة حكومية تحت سلطة القائد العام ، تكلف بالا ستجابة – بصفة مؤقتة لاحتياجات المصلحة ، ودراسة وتقديم اقتراحات للقائد العام حول النظام الاداري الخاص لمدينة الجزائر واراضيها "** .

ونصـــت المادة الثانية على ان هذه اللجنة الحكومية تتشـكل من المعتمد الرئيســـــي l'intendant en chef كرئيس ، والمارشـال تولوزي Tholose والسـيد فرينون Firino الذي يشغل امينا للخزينة والسيد دوبينيو d Aubignosc ، فريق الشـــرطة lieutenant général de la police ، وقنصل فرنسا السيد ديفال Duval والسيد ادموند دي بوسيار Edmond de Bussière كسكرتير والسيدين جيراردان Gérardin ولصال Lassalle كمترجمين .

غير ان التطور الجوهري الذي شهده التنظيم الاداري الفرنســـي في الجزائر المستعمرة ، هو انشـاء الحكومة العامة بموجب الامر الملكي ordonnace royale الذي اصـدره الملك لوي فليب Louis Philippe يوم 22 جويلية 1834 [1]

[1] صالح فركوس , **التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر واثارها على المجتمع الجزائري** , مشروع البحث في اطار البرنامج الوطني للبحث PNR , جامعة 8 ماي 1945 قالمة , كلية العلوم الانسانية والاجتماعية , قسم التاريخ والاثار , 2010,, ص ص 10-12.

حيث نص في مادته الاولى على ان " **القيادة العامة والادارة العليا للأملاك الفرنسية في شمال افريقيا { ايالة الجزائر القديمة } قد عهدت الى حاكم عام ، يمارس مهامه تحت سلطة وزيرنا ، كاتب الدولة للحرب** " وحددت المادتين الثانية والثالثة تركيبة مجلس الحكومة العامة الذي يساعد الحاكم العام في مهامه ، وهو خليط من المدنيين والعسكريين لكون الحاكم العام – طبقا لهذا الامر الملكي – يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية في الجزائر

وهكذا فالغاية نهاية حكم الملك لوي فيليب نتيجة ثورة 1848 ، يمكن القول ان الملامح الرئيسية للنظام الاداري الفرنسي في الجزائر المستعمرة قد جرى و ضعها، وان سمتها البارزة هي ازدواجية النظام الاداري " عسكري، مدني " مع وجود ارادة وا ضحة لتحقيق الادماج في اطار توسيع مستمر للحكم لأراضي الحكم المدني، ومحاولة تحقيق التماثل في النظام الاداري بين فرنسا والجزائر بتزويد الجزائر بمؤسسات ادارية مماثلة لما هو موجود في فرنسا.

وبعد قيام الجمهورية الثانية عام 1848 ، انتهج النظام الجديد في فرنسا سيا سة تشجيع وتمويل الهجرة والاستيطان الى الجزائر وتكييف المنظو مة الادار ية والقانونية بشكل يخدم المستوطنين الذين تزايد عددهم بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة و ضمن هذا السياق ا صدر 09 ديسمبر 1848 رئيس المجلس ، المكلف بال سلطة التنفيذية " رئيس الوزراء " قرار خاص بتنظيم الادارة العا مة ولقد ابقى هذا القرار على التقسيم الاداري المبني على ثلاث عمالات ساري المفعول ، وهو ما نص عليه الامر الملكي الصادر 15 افريل 1845 [1]

غير ان الجديد الذي ورد في هذا القرار يتعلق بداية بتقسيمه كل عمالة الى مناطق حكم مدني، ومناطق حكم عسكري.

[1] نفسه , ص ص 12 -16.

وهكذا فعلى سبيل المثال ، كانت الجزائر عام 1863 مقسمة الى ثلاث عمالات وكل عمالة قسمت الى اراضي مدنية ، واراضي عسكرية ، وتشكل الاراضي المدنية في كل عمالة مقاطعة تخضع لنفس التنظيم الاداري المعمول به في فرنسا ماعدا الاستثناءات المرتبطة بالتشريعات الخاصة بالجزائر وخاصة وضع الوالي تحت سلطات الجنرالات على عكس ما هو معمول به في فرنسا ، يخضع الولاة الجنرالات الى الاستجواب .

لقد كانت المقاطعة تضم الولاية والدوائر والمحافظات المدنية والبلديات كاملة الصلاحيات او ما يلحق بها و المناطق لم تحول الى بلديات، تتم ادارة المقاطعة من قبل والي يعاونه مجلس ولاية ، في حين يتم تسيير الدائرة منقبل رئيس الدائرة وتضم الى جانب البلديات مناطق تدار تحت سلطة رئيس الدائرة من قبل محافظين مدنيين اما البلدية فتتم ادارتها من قبل رئيس البلدية [1]

[1] نفسه , ص 16.

- **المحاضرة الخامسة: التنظيم الاداري والقوانين الاستثنائية:**

تميزت الفترة التي اعقبت فشل الانتفاضة الشعبية الكبرى في عام 1871 حتى سنة 1919 ، بسعي سلطات الاحتلال لا ستكمال عملية الهدم لجميع مقومات مجتمعنا التي سارت فيها اشواطا بعيدة خلال الفترة السابقة ، لقد تركزت جهودها على الخصوص ، في السعي لسلب ما تبقى من الاراضي بين ايدي السكان وتحت مبررات مختلفة ، والسهر على عدم تمكين الشعب من الوقوف على قدميه مرة اخرى ، عن طريق اخضاعه لقوانين تعسفية لا يمكن و صفها وليس لها ما يماثلها في اي مجتمع انساني متحضر ، وقد نجم عن هذه السيا سة تهميش مجتمع بأمته وتجهيله واغراقه في حمأة الفقر المدقع والاحتياج الشديدين، كما تميزت ايضا بصمود الشعب وا ستبساله لضياع ثروته ورخائه فانه اظهر ا ستعدادا للدفاع عن شخصيته مهما كلفه ذلك من التضحيات والذود عنها الى اخر رمق فيه ، لقد سعى اسلافنا وتكبدوا كل المشاق من اجل ضمان البقاء وتامين المستقبل وسط حاضر قاتم يدفع الى اليأس ويدعو الى الاستسلام.

كان لتغير النظام السياسي في فرنسا تأثيره المباشر على السيا سة الفرنسية الا ستعمارية في الجزائر فقيام ما يسمى بالنظام المدني كان تجسيدا لرغبة عميقة طالما طالب بها اولئك المهاجرون من الأوروبيين ا لذين كان معظمهم من الا فاقين المغامرين وا لذين ا تخذوا من الجزائر وطنا ويريدون استئصال شاقة السكان الاصليين ومحو اي اثر لهم في البلاد [1]

[1] جمال قنان , **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** , المكتبة الوطنية الجزائرية , منشورات المتحف الوطني للمجاهد , د ط , الجزائر , 1994 , ص ص 121 -124.

اننا لا نعتقد بوجود فروق جوهرية في سـياسـة الاحتلال التي اتبعها قبل عام 1870 والتي سـلكها بعد هذه السـنة ازاء الجزائريين ، بل نلاحظ على العكس ان هناك اسـتمرارية ومتابعة لسـياسـة واحدة مع أقلمة هذه الظروف والمعطيات القائمة في كل فترة ، وما يقال عن مشرـوع " المملكة العربية " لا يعد كونه مجرد نقاش بيزنطي كان يجري في مكاتب الوزارات المعنية في باريس وليس له اي تأثير على الواقع الميداني المرير ا لذي يعاني منه الجزائريون و فالجانب البارز في هذا التغير بالنسـبة للوضـع في الجزائر ، هو انتقال السـلطة من بين ايدي العسـكريين لتصـبح بين ايدي المدنيين بنفس الصـلاحيات القهرية والطغيانية التي كانت للأوائل.

كما ا صبح للكولون دورا بارزا في تحديد السيا سة التي ستتبع ازاء سكان البلاد في جميع الميادين والتي كانت تحظى دائما بموافقة باريس واقرارها لها، فمركز السـلطة والقرار كان دائما واحد وهو الحكومة الفرنسـية بالنسـبة لكل من الفترتين، فالتغير الهام الذي حصـل بسـبب التحول الى النظام المدني كان لصالح الكولون الذين اكتسبوا حقوق المواطنة الفرنسية كاملة ولم يعودوا موطنين من الدرجة الثانية كما كان عليه وضعهم قبل ذلك، فهذا التغير لم يعد الجزائريين في مجموعهم باي حال من الاحوال و ان مس تلك من الجزائريين المتعاونة مع قوات الاحتلال واضر بمركزها وبمصـالحها عندما اسـتغنى " النظام المدني " عن خدماتها خاصـة في المناطق الشمالية للبلاد .[1]

[1] نفسه , ص 124.

- **مهام التنظيم الإداري خلال الحكم المدني:**
- **هيـكل الحوز :**

يـــأتي على راس الهرم ، حاكم فرنسي ، الذي يعينه الوالي العام ، بقرار من مجلس الوزراء من بين المحافظين او حكام المســتعمرات او كبار ضــباط الجيش ويعمل تحت اوامره نواب وكاتب عام ومترجم رســمي والاعوان ورؤســاء الجماعات المحلية والدرك وحرس الغابات ومهندس معماري وطبيب ومدير البريد ومسؤول على الا شغال العمومية وهذه العناصر تعمل على تنفيذ مصــالح الحوز – مصــلحة الحالة المدنية ومتابعة الحالة المدنية والتوظيف ومصــالح الموظفين والفلاحة والشركات الاحتياطية والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والحالة الصحية والحالة المالية والتعليم وهذه المصــالح يشرـف عليها الحاكم وهو مسـؤول عنها امام المصــالح العليا التابعة للدائرة .

- **هيـكل الدوار :**

يتم تعين اعضاء الدوار بمر سوم حكومي وهم : القايد والخوجة وحارس الفحص " الشامبيط " والوقاف

- **القـائد :**

يعين من طرف الوالي العام باقتراح من الحاكم ويســلم اليه الختم مع برنوس احمر دلالة على تفويض الســلطة اليه ، وتتمثل مهامه في تبليغ جميع القضــايا التي تبرز في دواره والوضــع

الاقتصـادي والفلاحي والتعليم والحالة المدنية " الاعراس والمناسـبات الاخرى " والكوارث الطبيعية والهجرة داخل وخارج الحوز ومتابعة رجال الزوايا والوضع السياسي .[1]

ويشرف القايد على تسجيل الحالة المدنية ، الميلاد والوفيات والزواج والطلاق كما يضبط اسماء القادمين من والى الدوائر والمهاجرين والعائدين من فرنسـا والبلدان الاخرى وتسـجيل ما يترتب عليه دفع الضرائب

- **الخـوجة :**

يعين من قبل والي الولاية باقتراح من القايد والحاكم ومهمته الاشراف على الادارة في الدوائر وكتابة ما يمليه عليه القايد في رسـائله الى حاكم الحوز وتقييم كل ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية و ضبط جميع الاحصائيات والحالة المدنية ونقل اسماء المخبرين حرف بحرف وتسجيل ذلك في دفاتر خاصة سرية .

- **حارس الفحص " الشامبيط " :**

يعين من قبل والي الولاية باقتراح من القائد وموافقة الحكام ويعتبر محلفا اذ يؤدي اليمين القانونية امام وكيل الدولة عند تعينه ويقوم الشـامبيط مقام البوليس بمعنى انه يقدم عروض الاحوال شـفويا وكتابيا تتضـمن وقوع الحادثة او القضـية وسـبب وقوعها ويسـتقبل حراس الغابات والدرك .

[1] محمد العيد مطمر , **التنظيم الاداري في عهد الاحتلال الفرنسي واثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الاوراس** , مجلة العلوم الانسانية , كلية العلوم الاجتماعية والانسانية , قسم علوم الاقتصاد , جامعة محمد خيضر بسكرة , العدد الرابع , ماي 2003 , ص ص 41 وما بعدها .

- **الوقاف** :

يعين من طرف ا لحاكم العام باقتراح من القا يد ويعتبر ملز ما بمعر فة من يد خل قريته من الاجانب ومن يمر بها ومن مهامه التبليغ بالوقائع الجنائية ويستخبر عن فاعل القضية[1]

- **المحاضرة السادسة: تقييم التنظيم الإداري خلال الحكم المدني :**

كانت الادارة بعيدة عن الشـــعب اذ انه لم تعمل الادارة على تكوين اطارات محلية ذات كفاءات ولا توجد حوافز تدفع الموظف لتنمية قدراته وامكانياته ومحاربة الكفاءات والمواهب بـ صفة عامة، هذه الـ سلبيات المعتمدة من قبل الـ سلطة الفرنـ سية ادت الى انعدام القيم الادارية والمحافظة على الحد الادنى من مـ صالح الـ شعب، وبذلك ا صبح الموظف غير قادر على التأقلم بالأجواء المحيطة به، ومن جهة اخرى ان الادارة الفرنسـية في حقيقتها حصـنت نفسـها بالقوة العـسكرية، لأنها ا ستطاعت بأ سلوبها الا ستعماري المخطط ان تـسيطر على كل صغيرة وكبيرة بواســطة قوانينها التي تمتاز بدقة التنفيذ، وما تعين القياد والكتاب والحراس الا دليل على انها تسعى لحصر وضبط حركة الدواوير والقرى و المداشر [2]

خلال العشرــية الاولى من قيام النظام المدني و تبلورت ســياســة ازاء الجزائريين حول مسالتين رئيسيتين:

الاولى: وتتمثل في متابعة قمع الانتفاضــة الشــعبية الكبرى التي شــملت ثلثي ســكان الجزائر .

الثانية: وتتعلق بتعميم عملية تشخيص الملكية التي ابتدأت في عام 1863 بإصدار قانون جديد حول هذه المســالة المشــهورة باســم قانون فارنيي في عام 1873، وتتمثل الاجراءات

[1] نفسه , ص ص 41 وما بعدها

[2] نفسه , ص ص 41 وما بعدها .

القمعية التي اتبعتها سلطات الاحتلال ضد المناطق التي شاركت في هذه الانتفاضة ، فإلى جانب عمليات القتل بدون محاكمة و التي جرت تحت غطاء " التهدئة " نظمت محاكمات لمئات الاشخاص واصدرت احكام بالسجن والابعاد على عدد كبير منهم كما فرضت غرامات باهظة على مجموع سكان المناطق الثائرة ومصادرة مساحات كبيرة من اجود اراضيهم .

لقد بلغ عدد مجموع الغرامات الت فرضت واستخلصت بالفعل حوالي الخمسين مليون فرنك ذهب كما بلغت مساحات الاراضي الت ى صودرت قرابة الاربعمائة وخمسين الف هكتار وهو ما يمثل نسبة سبعين في المائة من مجموع ثروة هذه المناطق ، اما فيما يتعلق بقانون التمليك الصادر سنة 1773 فلتوضيح صورة النهب التي تمت فغي ظل هذا القانون نورد نموذجا عن الكيفية التي تم بها تطبيقه في احدى البلديات المختلطة الواقعة في شرق البلاد ، وهي بلدية ريغة الواقعة في دائرة سطيف .

ان جملة اراضي هذه البلدية كانت قبل صدور قانون التمليك في عام 1773 تبلغ 168 الف هكتار منها 60 الف هكتار من الغابات دخلت في حيازة الدومين واربعين الف هكتار استولت عليها السلطات تحت ستار المصادرة والحجز بسبب انتفاضة عام 1771 [1]

كما اخذت مساحات اخرى من الاراضي وضمت للدومين بحيث بلغت اراضي هذا الاخير في البلدية مائة واربعة الاف وخمسمائة هكتار، كما ضمت مساحات اخرى من البلدية بحيث اصبح مجموع ما انتزع من السكان من الاراضي مائة وخمسة وثلاثون الف هكتار ولم يبق من بين ايدي سكان البلدية البالغ عددهم حوالي ستة وثلاثون الف نسمة سوى قرابة ثلاثة

[1] جمال قنان , **المرجع السابق** , ص ص 24 -25 .

وثلاثون الف هكتار فقط اي اقل من هكتار فقط لكل فرد بما فيها مساحات البور والاحراش والغابات.

ان السلب والفقير لا تمثل سوى جانبا واحد من جوانب هذه السياسة القهرية الرامية الى ابادة هذا الشعب ومحوه من على ارضه ، وقد كان هذا الامل دغدغ احلام المستعمرين الغلاة خلال هذا الثلث الاخير من القرن التاسع عشر. ذلك انه كان شائعا لديهم ان الشعب الجزائري مآله الى الانقراض بحكم قانون " البقاء للأصلح " خاصة وان الوضعية الديمغرافية المتدهورة التي كان عليها كانت تدعم لديهم هذا الاعتقاد ، وما بقى عليهم سوى التعجيل بذلك عن طريق اعتماد عدد من القوانين والاجراءات تزيد من بؤسه و شقائه وتعجل " بهذا المصير المحتوم " .

ويأتي في مقدمة هذه الاجراءات الخاصة ، ذلك القانون السيء الذكر الذي اشتهر باسم " قانون الاهالي " وهو مجموعة من العقوبات الخاصة التي تحددها قوائم تزداد وتنقص عدد المخالفات المسجلة فيها حسب " الحاجة والضرورة " ويعاقب عليها بالحبس والغرامة ، وهي نوع من المخالفات التي لا ينص عليها القانون العادي ولا يعتبرها مخالفات ، لقد طبقت سلطات الاحتلال هذه الصلاحيات القهرية في ظل ما يسمى بالنظام العسكري اي قبل 1870 بواسطة هيئات تسمى بلجان التأديب [1]

وباتساع الحكم المدني الذي اصبح يشمل معظم مناطق شمال البلاد ، عمدت السلطات الجديدة الى التزود بنفس الصلاحيات القهرية التي كانت للعسكريين في ظل النظام السابق ولقد حدد هذا القانون عند صدوره 41 مخالفة يعاقب عليها الجزائريون وانخفضت هاته الى

[1] نفسه , ص ص 25 -26 .

21 في عام 1891 لتستقر عند 23 مخالفة من سنة 1904 الى 1914 كما حددت مدة سريان مفعوله بسبع سنوات ولكنه سيمدد لنفس المدة عند نهاية كل اجل حتى سنة 1930.

الجدول التالي يعطي صورة عن مدى توسع سلطات الاحتلال في تطبيق هذه الاجراءات الاستثنائية منذ السنة الاولى من صدور هذا القانون الى قبيل الحرب الكبرى :[1]

السنة	عدد سكان البلاد	عدد المعاقبين	السنة على الف	مبلغ الغرائم المستخلصة	السنة على الف	عدد ايام السجن	السنة على الف
1882	1.901233	26.081	14.0	208406	109.0	70386	37
1883	1.893.181	30.837	16	212023	132.0	82.402	44
1891 1892	2.323.549	16.992	7.31	89.389	38.0	48.343	20
1900 1901	3.425.950	23.086	9.51	408.394	44.6	68.499	26.2
1911 1912	2.984.855	16.957	5.68	82.277	27.56	27.256	14.59

- مرسوم 31 مارس 1871 نص على حجز الممتلكات الجماعية والخاصة ، حيث توصل المجلس الوطني في 21 جوان الى تبني اقتراح ينص على تخصيص 100.000 هكتار لفائدة سكان منطقتي Loraine و Alsace الراغبين في الرحيل الى الجزائر والاقامة فيها .
- قانون 26 جويلية 1873 بناء على تقرير تقدم به " فارني " warnier ممثل الجزائر في الجمعية العامة تم التصويت على قانون 26 جويلية 1873 المتضمن الترتيبات القاضية بتحديد الملكيات الجماعية وافراد العشيرة وانشاء الملكية الفردية .

[1] نفسه , ص 126 .

- قانون 23 مارس 1882 صوت البرلمان الفرنسي على قانون يرسي قواعد الملكية الفردية والخاصة ويقضي بإنشاء الحالة المدنية وينص على منح الاشخاص القابا وكنايات عائلية واخضـع الاشـخاص الممنوحة لهم القابا لعملية التصريح بالمواليد والوفيات والزواج والطلاق ويسجلها لدى الادارة با ستخدام هذه الالقاب وفي نوفمبر غطت عملية منح الالقاب جميع الاقاليم المدنية لتستمر في الاقاليم العسكرية .
- قانون 22 افريل 1887 اشتهر هذا القانون با سم " قانون الفرنسة " نص على ان تكون الاراضي الجماعية في متناول المحتكرين بعد ان كانت " مجالا محروسا تتصرف فيه الادارة وحدها " وتلك اجواء حفزت النائب المقرر Bourlier لان يقول " لقد ان اوان السـماح للأوروبي بالتوغل في كل مكان "[1].
- قانون 13 سبتمبر 1904 انصبت مجهودات الاحتلال الفرنسي للجزائر فيما بين 1890 -1904 على العمل بكل قوة وعزم على فرنسـة الاراضي الجزائرية وتحقيقا لهذا الغرض جاء قانون سـبتمبر 1904 ليمكن الكولون من الاسـتنثار بالأرض وامتلاكها بطرق شرعية .
- قانون 04 اوت 1926 جاء ليحرر الاراضي من جميع القيود والاجراءات والعراقيل التي تحول دون حصـول الكولون على مزيد من اراضي الجزائريين كان الهدف منه تجريد الاهالي من ارضيهم .

[1] صالح فركوس , **المرجع السابق**, ص ص 146 -158

توزيع اراضي الاستعمار او الاستيطان الرسمي خلال 1875 الى 1895 بالهكتار[1]

	مجموعات مساحات الاستعمار الرسمي بالهكتار	ممتلكات البايلك هكتار	الغابات هكتار	المصادرات هكتار	مجموعات الاراضي التابعة للدومان هكتار
الجزائر	151348	14000	774	83096	97870
وهران	14755	34156	4053	135	38344
قسنطينة	348407	128010	6358	151144	285512
المجموع	643510	176166	11185	234375	721726

[1] نفسه , ص 158.

المحاضرة التاسعة: ملامح عامة لسياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر:

أولا:

بعد الهزيمة التي مني بها نابليون الثالث في معركة سيدان ضد ألمانيا والإطاحة بحكمه في 2 سبتمبر 1870، بدأ الصراع السياسي على السلطة يتجه نحو المعمرين الأوروبيين في الجزائر. حيث ا ستولوا على الحكم بم ساعدة حكومة الدفاع الوطني التي اتخذت إجراءات لـ صالحهم. أحد أبرز الشـــخصـــيات التي قادت هذا التحول كان أدولف كريميو، الذي تم تعيينه وزيرًا للعدل في حكومة الدفاع الوطني.

وتمثلت الـسيا سة الجديدة في إدماج الجزائر بـشكل أعمق في إطار فرنـسي، حيث تحولت السلطة من يد العسكريين إلى المستوطنين المدنيين. وأصدر كريميو 36 مرسومًا متعلقًا بالجزائر، بهدف تحقيق مطالب المســتوطنين الأوروبيين وتعزيز هيمنتهم في جميع المجالات. ومن بين هذه المراســيم، منح مرســوم بتاريخ 24 أكتوبر 1870 الجنســية الفرنســية لليهود، مما أكد على استمرارية سياسة التفضيل للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر.

في عام 1870، صـدرت عدة مراسـيم توضـح سـياسـة الجمهورية الفرنسـية الثالثة في الجزائر. كان الهدف من هذه السياسة تعزيز نفوذ المستوطنين في البرلمان الفرنسي وتوسيع الحكم المدني في المناطق التي كانت تحت ســيطرة المكاتب العربية. كما تم إنشــاء منصــب الحاكم العام المدني الذي يتحكم في عمالات الجزائر الثلاث.

ثانيا:

وعلى إثر سقوط حكـــم نابليون الثالث في 4 سبتمبر 1870، انتقلت السلطة من أيدي الجيش إلى أيدي المدنيين، وقامت الجمهورية الفرنسية الثالثة[1]

و قد أعطى هذا ا لحدث للكولون حر ية الحر كة في الجزائر ، وفتح المجال أ مامهم لتحقيق أهدافهم ، ولفرض سلطتهم الكاملة على الجزائر ، أنشأوا لجنة الإنقاذ الوطني في 5 ســبتمبر 1870 م لدعم الجمهورية[2] ، وقاموا بالتخلص من موظفي الإمبراطورية الســابقة ومناصريها، وأجبروا الحاكم العام الجنرال دوريو (Durieu) على الاستقالة.

وقد لبت حكومة الدفاع الوطني المشكلـــة حديثا بباريس أكثر مطالب المستوطنين، فأ صدرت في ظرف خم سة أ شهر 58 قرارا أو مر سوما تتعلق بتنفيذ إدماج الجزائر، ومرا سيم إدارية كثيرة عدلت الهيكل الإداري الاستعماري.

فبمجرد تعيين أودلف كريميو كمســؤول عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني قام بإصدار جملة من المراسيم لإنهاء الحكم العسكري وإعطاء السلطات المطلقة للمعمرين[3].

ومن أهم هذه المراسيم نذكر ما يلي:

---

[1] ـ رابح لونيسي ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989 م ، الجزائر : دار المعرفة ، الناشر فيصل هومة ، د ط – 2010م، ج :1 ، ص : 78 .

[2] رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ج : 1 ، ص : 78 .

[3] عمار بوحوش ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1 – 1997م،ص 138.

1 ــــ المرسوم الصادر يوم 4 أكتوبر 1870 م : المتعلق بمنح 6 مقاعد في البرلمان الفرنسي ، وبهذا يكون هذا المرســـوم قد أعاد لفرنسيــ الجزائر حق التمثيل في البرلمان[1] ، ومن ثم تقوية التمثيل السياسي للأوربيين في فرنسا[2].

2 ــــ المرسوم الصادر يوم 8 أكتوبر 1870 م : الذي أخضع للسلطة المدنية كل القبائل الموجودة ضمن حدود المنطقة الا ستعمارية[3] ، وبموجب هذا القرار انتقلت السلطة العسكرية إلى السلطة المدنية في الأراضي التي توجد بها أقليات أوروبية[4].

3 ـ المراسيم الصادرة يوم 24 أكتوبر 1870 م : تقرر عنها مايلي :

- أ صبحت الجزائر تـشكل ثلاث مقاطعات فرنسية وتطبق قوانينها على المسلمين الجزائريين.
- إلغاء منصــب الحاكم العام العسـكري وتعويضــه بحاكم عام مدني، له سـلطات واسعة ويخضع له رؤساء العمالات الثلاث ويخضع لوزير الداخلية[1].
- تقليص مهام القائد العسكري وحصرها في المناطق ذات الحكم العسكري، ولا يحق له التدخل في الشؤون المدنية.
- إنشـــاء مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنســيين فقط ، ويحق لوزارة الداخلية تعيين 06 مسلمين داخل كل مجلس عام.
- إنشاء محاكم الجنايات وإخضاع الجزائريين لها[2].

---

[1] محمد الصالح الصديق ،الجزائر بلد التحدي والصمود ، الجزائر: موفم للنشر، ENAG، د ط- 2007 ، ص:76 .

[2] حسين بوزاهر ، العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830 – 1962 م ، تر : بوجلة عبد المجيد ، الجزائر : دار هومة ، د ط -2011 م ، ص : 82 .

- المرسوم الصادر يوم 24 ديسمبر 1870: نص على إلغاء المناطق العسكرية وتحويلها للسلطة المدنية .

وهذا يعني بسط نفوذ المعمرين على جميع المناطق التي كانت تخضع للمكاتب العربية .

في هذا الاطار ، قررت حكومة الجمهورية الثالثة أن يكون التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي لكل ولاية جزائرية ، ثم السماح للمعمرين الأوربيين عام 1875 م أن يكون لهم ممثل في مجلس الشيوخ الفرنسي لكل ولاية وفي القضاء أصبحت المحاكم تتشكل من الفرنسيين فقط وتصدر الأحكام التي تراها تخدم المعمرين.

وفي 06 فيفري 1871 م صدر قرار على أن وزير الداخلية هو الذي يعين الضباط المتصرفين في المناطق العسكرية ، والرؤساء و نواب المكاتب العسكرية، ويفهم من هذا القرار أن السلطة العسكرية قد أصبحت تابعة للسلطة المدنية واتبعت هذه الإجراءات بتعيين أول حاكم عام وهو دوغيدون (Degueydon) الذي عمل على تحقيق برنامج الكولون حيث صرح " ليس لي الا هدف واحد وهو إحلال الحكم المدني محل القيادة العسكرية من أجل تحقيق الطموحات الشرعية للمعمرين" أما سياسته بخصوص الأهالي فقد صرح بأن:" الأهالي هم عبارة عن منهزمين ينبغي عليهم الخضوع لقانوننا" وأنه يجب على ممثليهم أن يقصوا من المجالس العامة والمحلية[1]

وفي 29 مارس 1871 م صدر مرسوم يقضي بتطبيق محتوى المشروع الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 09 مارس 1870م، وأهم ما جاء فيه:

1 ـ تقسيم الجزائر إلى إقليمين : شمالي مدني ، وجنوبي عسكري .

[1] ـ شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، مج : 2 ، ص : 15 .

2 ـ يحكم الإقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات يخضع رأسا لوزير الداخلية .

3 ـ يتم إنشاء مجالس بلدية وعمالية وفق ما يجري في فرنسا .

4 ـ يتم إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم الخاصة.

وهكذا، من خلال ما سبق تعرضنا للقرارات والمراسيم المتعلقة بانتقال الحكم من العسكري للمدني ، أما الآن فنتطرق إلى التقسيم الإداري .

فمع بداية سياسة الحكومة الفرنسية المباركة لسياسة الإدماج قامت بتقسيم الجزائر إلى ثلاث ولايات في الشمال (الجزائر ، وهران ، قسنطينة) ومنطقة عسكرية، [1]وعين على رأس كل ولاية والي من طرف وزير الداخلية الفرنسي، يساعده في تسيير الولاية مجلس عمومي منتخب من قبل الفرنسيين، بالإضافة إلى ستة أعضاء من الجزائريين لا تتعدى نسبة تمثيلهم داخل المجلس السدس، وقسمت الولاية إلى دوائر والدوائر إلى بلديات، وهي نوعان بلديات كاملة الصلاحيات وأخرى مختلطة (غير كاملة الصلاحيات)[2]

وحسب دوطوكفيل: الجزائر مقسمة إداريا إلى ثلاثة أقاليم:

- الأول مسكون في قسم كبير من أوربيين.
- الإقليم الإداري الثاني الذي يتضمن إقامة كل من الأوربيين والعرب، ويسمى الإقليم المختلط.

---

4 ـ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع ، ط 6 –2009 م ، ج : 2 ، ص : 26.

[1] ـ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، المرجع السابق ، ج : 2 ، ص : 26 .

[2] بوعزة بوظرساية ، الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م ، الجزائر: م.م.و.د.ب.ح.و.ث ، ط.خ.و.م- 2007 ، ص 184

- والثالث الذي يسكنه الأهالي أو يفترض أنهم يسكنونه يحمل اسم الإقليم العربي[1]

- البلديات كاملة الصلاحيات:

هي نظريا متماثلة تماما لبلديات فرنسا، حيث أنها تحتوي على عدد كبير من الأوربيين وتطبق داخلها نفس القوانين المطبقة في فرنسا، ويقوم الكولون في داخل هذه البلديات بانتخاب رؤساء بلدياتهم وقد شارك بعض الجزائريين المسلمين المعينين من السلطات الفرنسية في هذه البلديات كمساعدين ومستشارين.

توسع الإقليم المدني على مساحة 31.520 كلم[2] على عهد دوغيدون . وفي عهد شانزي (Chanzy) وسع المنطقة حتى أوصل مساحتها إلى 53.496 كلم[2]، ووصل عدد البلديات إلى 176 بلدية في سنة 1879 م،[2] وفي عهد ألبير غريفي (Albert Grevy) (1879-1881 م) ضم منطقة التل إلى المنطقة المدنية بعد أن كانت خاضعة للسلطة العسكرية ، وارتفع عدد البلديات الكاملة إلى 196 بلدية من 1881م[3].

و يذكر أنه بلغ عدد البلديات كاملة السلطات 281 بلدية ومساحتها كلها 2544613هـ[4]

---

[1] ألكسي دوطوكفيل ، نصوص من الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان ، تر : إبراهيم صحراوي ، الجزائر : د.م.ج ، د.ط -2008 م ، ص 134 .

[2] - شارل روبير أجرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، مج : 2 ، ص : 31 .

[3] - يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص : 29 .

[4] أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر ، الجزائر : م.و.ك ، د ط -1984 م ، ص : 273 .

والبلديات كاملة الصلاحيات تحيا بفضل التهام الأهالي أي من مساهمات الجزائريين الضريبية القسرية ، ما جعل جول فيري يقر بهذه الحقيقة بقوله " إن البلديات الكاملة هي الاستقلال المطلق للأهالي ".[1]

أما فيما يخص الأهالي المسلمين في هذه البلديات فيشرف عليها القياد تحت سلطة رئيس البلدية ، ولا يحكمون غالبا إلا المسلمين الخارجين عن المدن ، أما في داخل المدينة فالمجلس البلدي نفسه هو الذي يحكمها ويراقبها ومسؤولية القياد أمام المجلس البلدي هي حفظ النظام في مناطقهم وجباية الضرائب ومراقبة الحالة المدنية[2]

إن القسم الأهلي الذي يتولاه القياد يسمى بالدوار وهو نواة الوحدة الإدارية في الجزائر مقسم من أقسام المنطقة البلدية يتمتع بالذاتية القانونية، وله مجلس خاص به يدعى مجلس الجماعة[3]

2 ـ البلديات المختلطة :

انشئت بمرسوم27ديسمبر1866م ، وهي تضم نسبة ضئيلة من الأوربيين وتسير من طرف إداريين فرنسيين يعينون من طرف والي الولاية ، ويملكون كل السلطات لمعالجة القضايا المطروحة داخل البلدية، ويساعدهم في التسيير مجلس[4]

بلدي مكون من مساعدين فرنسيين منتخبين ومسلمين تعينهم السلطات الاستعمارية ، وقد استعانوا بالقياد كمخبرين ومحصلين للضرائب والغرامات ، مقابل عشر الضريبة ، وللقائد

---

[1] ـ رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ج : 1 ، ص : 80.

[2] ـ أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، د ط –1956 ،ص: 103.

[3] يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص :

[4] بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص : 184 .

أعوان منهم : الخوجة (الكاتب) الـشامبيط (الحارس البلدي) ، وكان هؤلاء الإداريون مـصدر شكوى متوا صلة من الجزائريين ، لأنهم كانوا يملكون الـسلطة المطلقة في تـسيير أمور البلدية، وبلغ عدد البلديات 77 بلدية سنة 1881[1]

3 ـ المناطق العسكرية:

وهي المنطقة التي توجد بها أغلبية ســاحقة من الجزائريين ، تتواجد بأراضي الجنوب ، وظلت الـسلطة بها في يد العـسكريين، إلا أن المدنيين الأوربيين حـصلوا من الحكومة المدنية على إمكانية تو سيع التراب المدني على هذه المنطقة وبالتالي تو سيع نفوذهم على حـساب العـسكريين ومصــالح الجزائريين، وهذه المناطق تســمى ظاهريا بلديات ، لكن في الحقيقة ليس لها وحدة إدارية متينة عدا القبيلة ، ولكن قبيلة ذاتية خاصــة ، وأملاكها يقدمها قايد تحت إشراف قائد جيش أو رئيس الإدارة الاســتعمارية برتبة شــيخ العرب، وقســمت هذه المناطق لأربع : عين الصفراء، منطقة غرداية وقاعدتها الأغواط، تقرت والواحات، وكل منطقة لدوائر وملحقات[2].

إذن من خلال هذه التنظيمات نجد أوروبي الجزائر لم يطالبوا بالا ند ماج فقط بل أصــبحوا يطالبون بالانفراد بالســلطة في الجزائر وحرمان المســلمين من أي تمثيل ســياسي ، ولإنجاح مخططهم هذا فإن أول ما قاموا به هو إبعاد الشخصيات

الجزائرية ذات السلطة في الدواوير وإحلال فئة القياد محلها، وأصبح هؤلاء عماد السلطة في سياساتها تجاه الأهالي، والقائد يعين من طرف السلطة المدنية ويخضع لها خضوعا تاما .

كما عملوا على إقصاء الجزائريين من أي تمثيل سياسي سواء في المجالس المحلية أو في البرلمان الفرنـــسي ـ فعملوا دوما على إضـعاف الحاكم في الجزائر ليتمكنوا من الانفراد بتسـيير

[1] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، المرجع السابق ، ج : 2 ، ص : 26 .

[2] رابح لونيسي ، المرجع نفسه ، ج : 1 ، ص : 82 .

الشـؤون الداخلية، وسـعوا إلى تكوين قوة ضـاغطة من ممثليهم في البرلمان الفرنسي- بحيث لا تستطيع أي حكومة أن تقترح على البرلمان قوانين تخدم مصالح الجزائريين ، وفي سنة 1881 م ارتفع عدد النواب الممثلين لهم في البر لمان إلى 6 نواب ، وأصـبح هؤلاء النواب يعملون على إيجاد إدارة في الجزائر تكون مستقلة عن فرنسا[1].

المحاضرة العاشرة :انعكاسات سياسة الجمهورية الثالثة على الجزائر:

سـعى المسـتوطنون إلى وضـع سـياسـة جديدة لمسـتقبل الجزائر للحفاظ على نفوذهم ومصالحهم، قام ممثلوهم في البرلمان الفرنسـي بالضغط على الحكومة الفرنسية، واستغلوا هجرة سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر. وفي 21 جوان 1871، قرر البرلمان منح هؤلاء اللاجئين 100 ألف هكتار من أخصب الأراضي في الجزائر.

وجبروا الحاكم العام "دوقيدون" على الانصياع لإرادتهم، رغم مواجهته صعوبات من كلا الطرفين، إذ أراد المعمرون السـيطرة عليه والقادة العسـكريون في الجزائر أنكروا المنصـب باعتباره جاء لخدمة الإدارة المدنية ومع ذلك، نجح دوقيدون في تطبيق سياسته في إدارة الشؤون الجزائرية وفقًا لقوانين خاصـة بها، ورفض منح الجزائريين الجنسـية الفرنسـية وشـجع حركة الهجرة إلى الجزائر، وعارض تطبيق الشـريعة الإسلامية والقضاء الذي يحتكم إليه الجزائريون. كما رفض وجود مدارس عربية-فرنسـية، واتخذ قرارًا في 5 جويلية 1871 بمصـادرة الأراضي التابعة للأعراش وتسليمها للنازحين الألزاسيين.

وقبل ذلك نرجع إلى الاسـتبطان بداية من الحملة الفرنسـية على الجزائر وفق مراحله المختلفة و المتشكلة من :

[1] عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 169 ، ص- ص 180-182 .

أولا: مرحلة الاستيطان الضيق والرسمي (1830- 1840) :

ونقصد هنا بالا ستيطان الر سمي، إشراف الدولة المباشر على عملية الهجرة والا ستيلاء على الأراضي واجتثاثها من السكان، وتشجيع المهاجرين على الا ستيطان في الجزائر، أما قصدنا الضـيق هو انحصـار عملية الاسـتيطان في هـــذه المرحلة على مجموعة قليلة من المهاجرين المستوطنين وكذا جنود الحملة العسكرية على الجزائر[1]، فعندما احتلت مدينة الجزائر انقض على البلاد رهط من البشـــر المتوحشـين كسـبو عن كريق المتاجرة، بأبنية المدن، وحاولوا احتكار الأراضي، وقطع الغابات، وأصـبح سـاحل الجزائر الغـــني بالممتلكات والبيوت الريفية التي هجرها أ صحابها جزئيا ميدانا خاليا ا ستقروا فيه بالإ ضافة إلى الخما سين الذين كانوا يزرعون هذه الممتلكات، مشـترون أوربيون مشـكوك في حسـن نيتهم، وأرسـتقراطيون و "مانت كيون"(المستوطنون ذوي القفازات الصفراء).

وكان الماريشال "كلوزيل" هو الاســتيطاني العنيف، هو القدوة في ذلك فحصل بسعر رخيص على أملاك وا ســعة وحاول أن يجعل من متيجة: "م ستقرا للمت سولين القادمين من أوربا"، فقـــدمت من إ سبانيا.[2] وجزر الباليار ، ومالتا، وإيطاليا قوارب تنقل سيلا من فقراء الصـعاليك زد على ذ لك أ نه د خل على البلاد رسـميا عمال بارسـيون ومهاجرون أ لمان وسويسريون.[3]

فلقد كانت البداية بسـلب حوالي 1000 هكتار تابعة لحوش "حسـن باشـا" بضـواحي الحراش وأعطيت إلى مجموعة من جنود الحـــاكم العام "كلوزيل"، وأطلق عليها ا سم المزرعة

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تعريب: أبو بكر رخال، المغرب، ص.95

[2] حسينة حاميد، المرجع السابق،ص22،ص23.

[3] حسينة حاميد، المرجع السابق، ص22،ص23

النموذجية الإفريقية، وتوطين حوالي400مهاجر ألماني وسويسري بمرسوم 21 سبتمبر 1932 من خلال تقسيمهم إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى: 50 عائلة في أول مستوطنة وهي قرية والي إبراهيم بمساحة 1314 هكتار.

المجموعة الثانية: من 23 عائلة مستوطنة بالقبة بمساحة 93 هكتار .كما بدأ الا ستيطان يترسخ ويتوسع أكثر فأكثر بعد صدور قرار جويلية 1822م الذي أعلن المناطق التي سيطرت عليها فرنسا أملاكا فرنسية مما شجع عملية التوسع خارج العاصمة حيث بلغ عدد المستوطنين سنة 1932 حوالي 25 ألف معمر، حوالي 2500 منهم مستوطنون ريفيون أي حوالي 90٪ من المستوطنين يقيمون في المدن[1]، لكن بعد مجيء اللجنة الفرنسية سنة 1833م للتحقيق في وضعية المناطق المستعمرة والتي وجدت أن 70٪ من المستوطنين بمدينة الجزائر اتجهت الإدارة الفرنسية إلى تشجيع الا ستيطان خارج مدينة العا صمة من أجل التأكيد على بقاء فرنسا في الجزائر وعدم تخليها عن المستوطنين، ومنه بدأ الاستيطان يتوسع في مختلف المدن الأخرى سواء في الجهة الشرقية أو الغربية.[2]

في شكل مزارع ومراكز استيطانية، وخاصة في مدن الجزائر ، وهران ، عنابة، بجاية، مستغانم، سطيف، و سكيكدة.[3]ونتيجة للتطور الصناعي في فرنسا وامتداد المقاومة الجزائرية

[1]فرحات عباس، المرجع السابق،ص95، ص95

[2]صالح عباد، المرجع السابق، ص14.

[3]صالح عباد، نفسه، ص 14.

خا صة فيما بين (1847 1832) فقد تعطلت سيا سة الا ستيطان؛ إذ أحدثت للا ضطرابات في مناطق المستوطنين فشلا في توسعهم فأربكت سياسة التهجير بشكل كبير.[1]

ثانيا : الاستيطان الشامل والحر (1840 – 1870)

بدأ الاحتلال الشـامل بداية من عام 1835 اذ شـهد فيه الاسـتيطان اوج ازدهاره مع قالي وبيجو ورانـــدون كذلك تعتبر هذه السنة بداية ظهور قوة المستوطنين في فرض وجودهم على الساحة السيا سية في الجزائر وفي باريس على حد سواء وتوطيد مكانتهم في الجزائر خا صة على حساب العسكريين.

افتتح المارشال كلوزيل عهد الاحتلال الشامل مخاطبا المعمرين بمناسبة تعيينه واليا عاما في مد اغسطس 1835 قائلا " لكم ان تؤ سسوا من المزارع ما تشاؤون ولكم ان تستولوا عليها في المناطق التي تحتلها وكونوا على يقين باننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة و الصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد يكبر ويـــزيد بأسرع مما كبروا وزاد الـ شعب الدي عبر المحيط الاطلسي واستقر في امريكا من بضعة قرون"

اقيمت اول مسـتوطنة في مدينة بوفاريك سـنة 1836 وزعت على القادمين اليها 563 قطعة ارضـية مسـاحة الواحدة منها ثلث الهكتار كلما وزعت 173 قطعة اخرى بلغت مسـاحة الواحدة منها 4 هكتار في الاحواش المجاورة.

وانتقلت الادارة الا ستعمارية الى اجراء اخر لتحريك وتيرة التو سع الا ستيطاني وذلك بتشـجيع الاسـتيطان الحر من خلال بيع اراضي الدومين التي تكو نت من اراضي البايليك والوقف المصادرة .

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، تر نخبة من الأساتذة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 1979، ص93.

بهذا الاسلوب حصل بعض المهاجرين على اكثر 4500 هكتار خلال سنة فقط.[1]

وفي الحقيقة ما كان الاوروبيين ان يستولوا ابدا على اراضي جزائريـــة لولا الا ستيطان الرسمي الذي تحملت الدولة الفرنسية الاستعماري اعباؤه كشقها للطرقات وتكفلها بإنجازات البنايات ومنح الاراضي أوجلب المياه . اما الاستيطان الحر الممارس من قبل مستوطنين احرار فقد جاء ليتم عملية الاستيطان الرسمي مستفيدا من خدماته أوفي مقدمها الطرق والمواصلات .ومع انه لم يحقق نجاحات – باهرة – في بدايات امره مقارنة مع الا ستيطان الر سمي فانه شيئا فشيئا اتخذ له مكانة له الى جانبه وزحامه ليتحول في الاخير الى اداة رئيسية للغزو الاقتصادي في الجزائر.

وبحلول مستوطنين احرار بالجزائر نشـطت عملية المتاجرة بـــالارض بدا الانتقال التدريجي للمســاحات الارضــية الزراعية والرعوية من ايدي الفلاحين الجزائريين الى ايدي الكولون الاحرار.[2]

وأطلقت الادارة الا ستعمارية في عهد "نـــابليون الثالث " (1870-1848م) مر سوم 16 افريل 1851 م والذي يعيد تنظيم كيفيه منح الاراضي التابعة للدولة وكيفية الحصـول على اراضي العرش والقبائل بداعي المنفعة العامة ومصلحة الاستيطان أالامر الذي فتح مجالا واسعا

[1] حميدة عمراوي، اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري , منشورات وزارة المجاهدين , الجزائر , 2007 , ص 93.

[2] سلسلة المشاريع الوطنية للبحث = التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر واثارها على المجتمع الجزائري , منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 , الآمال ,بومرداس , الجزائر , 2016 , ص 74 , ص 75 .

امام الا ستعمار الشامل والحرأ وبذلك اطلق يد الرأ سمالية و الاقطاعين الفرنسيين والشركات ملكية الارض واستثمارها وتسويق منتجاتها.[1]

وبعد انهيار الحكم في الجزائر عام 1870 م وذلك اثر هزيمة فرنسا على يد المانيا وسقوط الامبراطورية الثانية في العام نفسه بدأت بملامح الا ستيطان المدني جاءت المرا سيم التي نقلت السياسة من يد العسكريين الى يد الاوروبيين المدنيين بصفة نهائية حين اذعنت الجمهورية الثالثة لمطالب اوروبي الجزائر لا فساح المجال دون قيد او شرط للأوروبيين من اجل الاستيطان بهدف خلق توازن بـ شري بينهم وبين الـ سكان الا صليين الذين يفوقوهم عددا . ولإنجاح هذا الامر شجعت سياسة الاسكان والملكية الصغيرة عن طريق بناء المراكز الاستيطانية وتقديم الاراضي بالمجان[2].

[1] شارل روبيرا جيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة تر عيس عصفورة, ط 2 المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1982, ص 73.

[2] شارل روبير اجيرون، نفسه , ص 88.

المحاضرة الحادي عشر :الآليات السياسية والعسكرية المكرسة للاستيطان في الجزائر.

أولا: سياسة مصادرة الأراضي.

مبـــاشرة بعد حملة الاحتلال لم تتـــأخر الإدارة الا ستعمارية عن تعزيز الا ستيطان بالســيطرة على أملاك الجزائريين من خلال القوانين والتشرــيعات الهادفة إلى تحقيق الغرض، والتي طورت تبعا لتطور الأحوال السيا سية والاقتصادية والاجتماعية في فرنسا وطبيعة توزيع الأرض والعقار في الجزائر ومن بين أهم هذه التشريعات والقوانين نذكر:

قرار08/ 09/ 1830م: والقاضي بمصادرة أملاك البايلك، وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد وأملاك الأوقاف بدعوى حلول الإدارة الفرنســية محل البايلك وكذا بيت المال، تلاه بعد ذلك قرار 10/ 06/ 1831م: الخاص بأملاك الداي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد .

القرار المشـيخي12/ 04/ 1863م: يعتبر هذا القرار منعرجا حاسـما في مجال السـيطرة على الأرض بالجزائر ، لما أحدثه من هدم في البنية الاجتماعية والاقتصــادية للفرد الجزائري[1]، هدف المرسوم إلى تحديد أراضي العرش برسم حدودها وتقسيم كل عرش إلى دواوير ثم توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية بين سكان كل دوار.

وكان الهدف منه:

-تفتيت ملكية العرش للأرض وإضعاف قدرة الجزائريين على زراعة الأرض والعناية بها.

- عجزهم عن الاستمرار في استغلال الأراضي وبالتالي بيعها أو رهنها ثم بيعها.

-تسهيل طرق الاستيلاء على الأراضي (المصلحة العامة، العقوبات، الشراء.....).

[1] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1830- 1900، المجلد 1، ج1، ط1، 1992، الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص76، ص78.

– تسهيل عملية المراقبة والتخلص من روح التضامن والتعاون والتآزر وغرس النزاع والصراع حول ملكية الأرض نفسها.

– إقرار السلم والأمن من خلال توطيد التغلغل الفرنسي وإخضاع الأهالي إخضاعا كاملا بتفتيت تقاربهم وتعاونهم.[1]

ثانيا: سياسة الإدماج :

عمل الاستيطان على اذابة الجزائر والجزائريين في الكيان الفرنسي– والقضاء على وجودهم ككيان مستقل بكل مقوماته عن طريق ربطها سياسيا واداريا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا بفرنسا ، فقد كان المستوطنون وبالرغم من تهجير الاهالي وابادتهم يطالبون باستمرار بتماثل الجزائر قانونيا و سيا سيا وقضائيا وتعليميا بفرنسا ليتمكنوا من فرض حكمهم المدني[2]، فهناك العديد من القرارات والقوانين نذكر منها:

– قرار 22جويلية 1834 : والذي ينص على ان الجزائر ارض فرنسية وجزء لا يتجزأ من الممتلكات الفرنسية ، وتم تقسيمها الى ثلاث عمالات (ولايات) تخضع للمراقبة المباشرة لحاكم عسكري يساعده مجلس يتكون من موظفين عسكريين ومدنيين ، فكانت الاستيطانية الفرنسية تسير جنبا الى جنب مع سياسة التوسع الاستعماري العسكري ، وكان المستوطنون الفرنسيون والاوروبيون يستقرون حيث تم هذا الاخير ، ولما تضايق المستوطنون من الحكم العسكري طالبو بمساواة الجزائر قانونيا بفرنسا وتكللت جهودهم بالنجاح في أفريل (1845).

[1] ازغيدي محمد الحسن، مؤتمر الصومام، وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص: 24 ، 25.

[2] صالح فركوس : المرجع السابق ،ص 228

– قانون 15 افريل 1845 : ينص على تقسيم الجزائر الى ثلاث عمالات بدل ثلاث نواحي عسكرية قديمة على رأس كل عمالة (ولاية) والي مدني بجانبه قائد عسكري للولاية ورغم شدة الخلاف بين النظامين العسكري والمدني ، فقد بقيت اليد العليا للقائد العسكري فهو الحاكم العام ، كما قسمت كل ولاية الى مجموعة من البلديات وكل بلدية لها مجلس منتخب يتكون من فرنسيين مع بعض الاستثناء لجزائريين مرخص لهم .

قانون 14 جويلية 1865 : لقد حاول " نابليون الثالث " ان يخلق مملكة عربية في الجزائر بوقف مصادرة الاراضي واعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين والتصريح بأن فرنسا لم تكن في الجزائر لاضطهاد اهلها بل لتجلب لهم الحضارة ، وبذلك اصدر هذا القانون والذي يعرف بقرار"بساناتوس _ كونسولث " والذي نص على ان الجزائريين رعايا فرنسية ، فلا يأخذو الجنسية الفرنسي الا اذا تنازلو عن احوالهم الشخصية (الدين الإسلامي)[1].

- **ثالثا:سياسة التهجير والتجنيس :**

لقد سعى الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر الى تقوية الاستيطان بكافة الطرق و الوسائل وخاصة بمحو شخصية الشعب الاصلي المستهدف والعمل على تراجع اعداده من خلال محاولة احداث اختلال سكاني بينه وبين المستوطنين الجدد ، رغبة في تسهيل وتسريع الحركة الاستيطانية وتثبيتها اكثر فأكثر .

ولإحقاق ذلك شجعت الادارة الاستعمارية الاستيطانية الفرنسية الجزائريين على الهجرة ، وفتح ابواب التجنيس بالجنسية الفرنسية لإذابة الاهالي الجزائريين المسلمين في الثقافة الفرنسية واحقاق تراجع العنصر الاصلي عدديا وثقافيا وحضريا ، ولقد عمدت فرنسا الى تكريس

[1] ابو القاسم سعد الله : المرجع السابق ، ص 19

عناصر الطرد التي شكلت دوافع حقيقية لهجرة الجزائريين سواء بصفة فردية او جماعية الى فرنسا والى البلدان العربية الاخرى ، كما دعمتها بسياسة التهجير الاجباري الامر الذي اثر تأثيرا كبيرا في البنية الاجتماعية والديموغرافية للمجتمع الجزائري خاصة مع تنامي هجرات المستوطنين وتزايد اعدادهم ، فأما هجرة الجزائريين فكانت بتوافر عوامل الطرد في بلادهم كالاستيلاء على اراضيهم ، وسياسة التجنيد الاجباري والملاحقات العسكرية الفرنسية المستمرة.[1]

المحاضرة: أثر الحركة الاستيطانية على المجتمع الجزائري

إن الاجراءات المتخذة من السلطات الفرنسية لمحو الشخصية الجزائرية وتجهيل شعبها ومحاولة تنصيره ولبلوغ هذا الهدف عملت فرنسا منذ أنوضعت أقدامها على التراب الجزائري بمحاربة والاستيلاء على الأوقاف الاسلامية باعتبارها الراعي والممون الرئيسي ـ للنشاطات الدينية والتعليمية وفي نفس الوقت تشكل عائقا كبيرا في وجه المخطط الاستعماري[2] سخرت فرنسا التعليم لخدمة أغراضها الاستعمارية في الجزائر فعملت على إيجاد نوع من التعليم يفرغ الشخصية الجزائرية مضمونها ويقضي ـ على روح المقاومة ويؤهل الأهالي للخضوع للمستوطنين لذا فقد حر صت على نسف مقومات المجتمع الجزائري بضرب الا سلام واللغة العربية وتجهيل السكان وإفساد أخلاقهم وتمكين الديانة المسيحية والثقافة الفرنسية . كما شرعت فرنسا في محاولة نشر ـ التعليم الفرنسي ـ لنفث سمومها في عقول وأرواح الجزائريين والإيحاء بأن لها ر سالة حضارية في بلادنا فقامت بإنشاء بعض المدارس الابتدائية (الفرنسية – الإسلامية) بقسم واحد تنقصه التجهيزات الضرورية والمعلمون الأكفاء لتعليم أبناء الجزائريين

[1] عمار هلال : راسات وابحاث في تاريخ المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 ، ص 76،ص77.

[2] عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2002، ص124.

خاصة بعد صدور مرسوم 14 يوليو 1850 القاضي بإنشاء مدارس لأبناء الجزائريين بلغ عددها 30 مدرسة فرنسية إسلامية عام 1870 كانت تدرس العربية في الصباح والفرنسية.[1] أما دينيا لقد شجعوا على تنصير الجزائريين بواسطة بعض الأعمال الإنسانية والتربوية ، كمداواة المرضى، وإطعام الجياع ورعاية الأيتام والمشردين وإنشاء مدارس لتعليم الصغار اضطلعت بها جمعيات تنصيرية ومنصرون وإداريون متدينون، في طليعتهم الكاتب الخاص للجنرال بيجو "لويس فويو " وخاصة الكاردينال لافيجري (la vigerie) الذي خلف الأسقف بافي على أسقفية الجزائر أواخر سنة 1866 وإنشاء جمعية الآباء البيض (pères Blancs) لتنصير الشعب الجزائري وسكان بعض مناطق القارة الإفريقية في فيفري 1869 وكان مركزها بالحراش وكذلك فرقة الأخوات البيض (sœurs missiomaires d'Afrique) التي أسسها في سبتمبر 1869

- **الآثار الاجتماعية**

ارتكزت السياسة الفرنسية في حركتها الاستيطانية على تفكيك المجتمع الجزائري بالنفي والتهجير والتجهيل وإضرام نار الفتنة بين قبائل وتشجيع استهلاك الخمور ونشر الفساد وبث عقارب النزاع والفوضى ،كما عبر عنه احد كبار غلاة المستوطنين الدكتور بوديشون Bodichon في كتابه تأملات حول الجزائر (Considerdions sur l'algérie) ومن اخطر مظاهر هذا الجانب تقسيم السكان إلى سكان أصليين هم البربر وغزاة دخلاء بزعمهم هم العرب وبث التفرقة بينهم.

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 153.

وتجنيس فئة من الجزائريين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط النادرة ، كالخدمة في الجيش الفرنسيـ أو المجالس المنتخبة أو الإدارة إضـافة إلى القراءة والكتابة بالفرنسـية وحيازة بعض الممتلكات مع التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية[1]

أما فيما يخص الجانب الصـحي لسـكان الجزائر فقد وصـل الجور بفرنسـا والتمييز بين المعمرين أبنائها المدللين المجرمين أو بين الجزائريين حتى في حالة المرض أو الموت فقد كانت لا تعير اهتماما لحالة الجزائريين الصحية وان توفر لهم مراكز العلاج أما بالنسبة للمستوطنين فقد كانوا يأخذون الاهتمام الكامل الذي يفترض أن يكون من نصيب السكان الأصليين [2].

- **المحاضرة :سياسة الاستيطان وفرض قانون الأهالي عهد الجمهورية الثالثة:**

خلال فترة حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة، استمرت سياسة الاستيطان في الجزائر بوتيرة متسارعة. تضمنت هذه السياسة ترحيل سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر، ومصادرة 340 ألف هكتار من الأراضي الجزائرية لصالح المهاجرين الأوروبيين. بالإضافة إلى ذلك، تعددت أساليب مصادرة الأراضي ومنحها للمستوطنين، صدر في 26 جويلية 1873 قرار يعرف بـ "قانون فارنيي"، الذي أباح للمستوطنين حق التصـرف في أراضي الجزائريين، وألغى دور القاضي وأحلّ موثق الفرنسي محله. وتم إنشاء مصالح خاصة لإثبات عقود الملكية الخاصة في كل ولاية بالجزائر، وفي هذه الفترة، تم بناء 248 مركز استيطاني، وبدأت سياسة طرد الجزائريين من أراضيهم وتحويل المناطق العسكرية إلى مناطق مدنية للمستوطنين. ارتفع عدد البلديات المدنية من 126 بلدية سنة 1873 إلى 249 بلدية سنة 1891. وجرى تشجيع الهجرة

1- ساعد جهاد، المرجع السابق ،ص72

الأوروبية إلى الجزائر ومنح الامتيازات للمستوطنين الأوروبيين بهدف تعزيز استيطانهم في البلاد.

كان للمستوطنون موفق حاد اتجاه منح الجنسية الفرنسية للجزائريين فقد رفضوا ذلك القانون بقوة السلاح، وحاولوا فرض سياسة السيطرة والاستعباد عليهم، وشجعوا على سن قانون الأهالي "Code de l'indigénat" في 26 جوان 1881. وهو عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية التي فرضت على الجزائريين بشكل استباقي واستبدادي.

يفرض هذا القانون على الجزائريين إظهار الطاعة والخضوع الكلي للمستوطنين، ويفرض عليهم أنواعًا مختلفة من العقوبات مثل السجن ومصادرة الأراضي وفرض الضرائب وعمل السخرة وغيرها، وقد تم تطبيق هذا القانون على كل المناطق المدنية والعسكرية، وفي البلديات الكاملة والمختلطة.

منح هذا القانون سلطة واسعة لرؤساء البلديات لاتخاذ ما يرونه مناسبًا، مما أدى إلى حل السلطة القضائية وتبديلها بالسلطة القمعية، حسبما يقول روبير أجرون.

بهذا الشكل، أصبحت الجزائريين تحت سلطة استبدادية مطلقة، مما أثر سلبًا على حقوقهم وكرامتهم، وأضعف من موقفهم في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

سياسة جول فيري:

تمادى المستوطنون خلال فترة الجمهورية الثالثة في فرض سيطرتهم السياسية والاقتصادية في الجزائر حتى وصل بهم الحال الضغط على الحكومة الفرنسية من أجل وضع حد للمشاريع التي تشكّل خطرا على مصالح فرنسا وعلى الجزائريين، فتجسّدت أحلامهم في 16 مارس 1891 لمطالب النائب جول فيري بإنشاء لجنة برلمانية تتشكل من 18 عضوا لوضع قانون خاص بالجزائر، كما تمّ تعيين جول كامبون حاكما عاما على الجزائر رغم معارضة

المستوطنون لذلك، فتمكّن من إرساء إصلاحات مهمة لصالح الجزائريين لكن نواب المستوطنين في مجلس الشيوخ عارضوا تلك السياسة، وقد تدخلوا بنفوذهم للتأثير على لجنة التحقيق البرلمانية، فتقرر تشكيل لجنة ثانية من أعضاء مجلس الشيوخ برئاسة جول فيري[1].

اطلعت لجنة جول فيري في الجزائر على أوضاع الجزائر ومشاكلها، وحققت في كثير من القضايا واستمع أعضاؤها طيلة ما يقارب الشهرين إلى مختلف الشخصيات عبر 102 منطقة، وخلُص رئيس اللجنة بقوله:" إن ما عمله المستوطنون يلطّخ سمعة فرنسا، وإنه لا توجد عدالة، ولا سياسة واعية". ومن الشخصيات الجزائرية المشاركة في اللجنة الدكتور محمد بن العربي النائب ببلدية الجزائر ومحمد بن رحال والتي ناقشت في مواضيع الإصلاح، و صاغت اللجنة مقترحاتها التي اشتملت على 18 بندا وقدّمتها لمجلس الشيوخ، وبعد مناقشة دامت ثلاث سنوات (1893- 1896) تمكن التيار الاستعماري تمييع هذه القرارات، ليصدر المجلس بعض القرارات غير المجدية بالنسبة للجزائريين، وفي سنة 1898 جاء الإصلاح في صالح المستوطنين، بحيث حققوا مطلبهم في الاستقلال المالي بالجزائر وإنشاء مجلس لتسيير شؤون الجزائر الذي أصبح أداة للسلطة في يد المستوطنين.

- **المراسيم والقوانين الفرنسية الاستثنائية فترة الجمهورية الثالثة:**

أصدرت الجمهورية الثالثة سلسلة من القوانين والمراسيم الإدارية، قصدت من خلالها إرهاب الشعب، وإحكام سيطرتها على الجزائر وإدماجها في فرنسا، و استلاءها الشامل على الأراضي والغابات في البلاد ، وشملت هذه القوانين شتى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ومن أهمها نذكر :

[1] - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، **مرجع سابق**، ص ص 526، 527.

1 ـ المراسيم:

- مرسوم 08 جانفي 1870 م : متعلق بتنظيم العدالة الإسلامية في المناطق الواقعة في خارج التل والقبائل[1]
- مراسيم 31 ماي و 11 جوان 1870 م : تقوي بشكل كبير السلطة المدنية في نظام إدارة الجزائر بالنص على: استقلالية العملاء من أوامر الجنرالات قادة القطاعات الذي تصبح سلطتهم من الآن محصورة في الإقليم العسكري فقط ، ونقل إلى الحاكم العام صلاحيات في أمور الشرطة والصحافة كانت تعود في السابق على جنرالات القطاعات الفرعية.[2]
- مر سوم 04 أكتوبر 1870 م الذي يقضي بمنح ستة (06) مقاعد للمستوطنين الأوروبيين المقيمين بالجزائر في البرلمان الفرنسي ـ لتكريس وجودهم في هذا البلد المحتل، وأيضا تخصيص مقاعد للنواب لصالح الجزائر على مستوى الهيئة التشريعية فيصبح 30.000 منتخب فرنسي بالجزائر ممثلين بالمجلس الفرنسي بنائبين اثنين لكل واحد من القطاعات الثلاثة فلقد أعاد هذا المرسوم لفرنسي ـ الجزائر حق التمثيل في البرلمان[3]

---

[1] رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص : 83 .

[2] جمال خرشي ، الاستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر (1830م-1962م) ، تر : عبد السلام عزيزي إش ومر: مصطفى ماضي ، الجزائر : دار القصبة ، د ط – 2009 م ، ص : 313 .

[3] شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ... ، المرجع السابق ، مج : 2 ، ص : 15 .

- مرسـوم 08 أكتوبر 1870 م : القاضي بإخضـاع كافة القبائل القاطنة في مناطق الاستيطان للسلطة المدنية ، أي لسلطة المستوطنينويهدف إلى توسيع الحكم المدني في شمال البلاد مع الإبقاء على الحكم العسكري في الجنوب بالصحراء الجزائرية[1]
- مرسـوم 28 أكتوبر 1870 م : الذي أقام هيئات محلفين في المحاكم الجنائية من المستوطنين واليهود فقط ، فأصبح مصير المتهمين المسلمين بذلك بأيدي أعدائهم الدينيين والقوميين ونتج عن ذلك على سـبيل المثال الحكم بإعدام 71 جزائريا عام 1872 م ، لمجرد اتهامهم بالتسبب في حرائق الغابات.[2]
- مر سوم 10 نوفمبر 1870م : الذي و ضع المناطق العسكرية تحت سلطة ولاة العاصمة وقسنطينة ووهران. وقضى بالسماح للمستوطنين الأوروبيين بالجزائر بتعيين الولاة منهم في المناطق التي تخضع للحكم العسكري الفرنسي ويسمح للمعمرين الأوربيين أن يعينوا الولاة في المناطق التي تخضع للحكم العسكري ، أي يتحكم المدنيون في المسؤولين العسكريين[3]
- مرسـوم 24 ديسـمبر 1870 م : الذي نص على ضـم أراضي القبائل الجزائرية المجاورة لمناطق الاستيطان إلى المناطق المدنية و غيرها من المراسيم، وإلغاء نظام المكاتب العربية التي أنشـئت في ظل الحكم العسـكري وتعويضـها بنظام البلديات.[4]

---

[1] كاشه الفرحي ، المرجع السابق ، ص : 77 .

[2] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ج : 1 ، ص : 238 .

[3] عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص : 156 .

[4] رابح لونيسي ، المرجع نفسه ، ص : 83 .

- توسيع نطاق الحكم المدني أكثر عبر ضم الأقاليم القبلية المجاورة للمنطقة المستعمرة[1]
- يلغي وظيفة المكتب السياسي لدى عميل المقاطعة وكذا المكاتب العربية التابعة للمقاطعات الفرعية غير أنه يتم إنشاء بالمقابل وظيفة المفتش العام للأقاليم العسكرية في كل واحدة من المقاطعات الثلاث حدد له (دور سير) مواقف وآراء السكان الأهالي القاطنين بالمنطقة العسكرية بعدما يتم تعيينه على يد وزير الداخلية[2]
- ـ مرسوم 1 جانفي 1871 : ينشئ مكاتب شؤون الأهالي
- مرسوم 21 مارس 1871 م : صدر بعد ثورة المقراني ونص على مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة ، ومنح بعضها للنازحين من الألزاس واللورين
- مرسوم 29 مارس 1871 م ومن أهم ما جاء فيه :

أ ـ تقسيم الجزائر إلى إقليمين، شمالي مدني وجنوبي عسكري.

ب ـ يحكم الإقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات يخضع لوزير الداخلية .[3]

ج ـ يتم إنشاء مجالس بلدية وعمالية وفق ما يجري في فرنسا .

د – يحق للمستوطنين الأوربيين انتخاب تسعة (9) نواب في البرلمان وثلاثة (03) في مجلس الشيوخ .

هـ ـ يتم إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم الخاصة

---

[1] شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ... ، المرجع السابق ، ص – ص : 14- 15 .

[2] جمال خرشي ، المرجع السابق ، ص : 315 .

[3] ـ يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص : 27 .

- مرسوم 31 مارس 1871 م : الذي أصدره الحاكم العام "لامبير" وقد نص على تطبيق الحجز على أملاك الأعراش و شملت الملكيات الخاصة والمشاعة
- مرسوم21جوان1871م:يمنح مساحته100.000هـ من الأراضي لفائدة سكان الالزاس واللورين الذين يقطنون الأقاليم التي تم التخلي عنها في الحرب الفرنسية الألمانية الذين يريدون المحافظة على الجنسية الفرنسية، وقرروا الاستقرار بالجزائر.
- مرسوم ستة (06) الصادر في أكتوبر 1871 :الذي يعطي الأولوية للمستوطنين الفرنسيين في الاستفادة من القوانين السابقة.
- مرسوم 07 أكتوبر 1871 : يعلن عن حل المجلس الا ستشاري للحكومة الذي يستعيد نهائيا تسميته السابقة.
- مرسوم 20 فيفري 1873 م[1]: يتضمن إلغاء الحكم للمجلس العام بالجزائر
- مرسوم 10 أوت 1873 م الذي يقضي لتعيين بالإقليم العسكري قضاة سلم تابعين لهيئة الجيش الذين يستفيدون بدورهم من صلاحيات محولة عن القضاة المسلمين ويبقى قاضي السلم الذي حل محل القاضي المسلم مؤهلا ليصبح قاضي الحق العام فيما يتصل بالقضاء الإسلامي،أما الثاني فيتحول إلى قاضي الاستئناف.
- مرسوم 02 أفريل 1874م كالمتعلق بتقسيم الأملاك المشاعة بين الدولة والأفراد[2].

[1] حسين بوزاهر ، المرجع السابق ، ص : 82 .

[2] جمال خرشي ، نفسه ، ص : 327 .

- مرسوم 15 جويلية 1874 م:المتعلق بمنح امتياز أراضي الأملاك العمومية
- مرسوم24 أوت 1874 م : ينص على تحويل اختصاص قاضي السلم بمنطقة القبائل فيما يتصل بالمخالفات والجنح الصغيرة لسلطة الجماعة
- مرسوم 29 أوت 1874: المتعلق بقمع المخالفات الخاصة بالانديجينا، وحصر تواجد القضاء الإسلامي ببلاد القبائل في قضاة الصلح المسلمين فقط ، وأمر بإلغاء المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل ، واستبدالها بنظام "الجماعة الأهلية" التي كانت تستمد أحكامها من الأعراف والتقاليد لا من الشريعة[1]
- مرسوم 10 سبتمبر 1874 م : أدخل تغييرا على الناخب إذ صار لزاما أن يكون مقيما منذ سنتين متتاليتين عوض سنة واحدة في نفس البلدية ، ومنذ ثلاث سنوات بالنسبة للمترشح[2].
- مرسوم 24 فيفري 1875 م : المتعلق بتنظيم مجلس الشيوخ أو الأمة .
- مرسوم 25 فيفري 1875 م : المتعلق بالسلطات العمومية .
- مرسوم 16 جويلية 1875 م : المنظم للعلاقات فيما بين السلطات العمومية .
- مرسوم 11 أوت 1875 م : يعيد النظر في تركيبة المجلس الأعلى للحكومة إذ يتم رفع عدد المستشارين العامين إلى ثمانية عشر بعدما كان تسعة (09) ، هكذا لإعطاء الأسبقية والتفوق للعنصر المنتخب على مستوى المجلس مثلما يضم

[1] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ج : 1 ، ص : 239 .

[2] شارل روبير أجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، المرجع السابق ، ج : 1 ، ص : 654 .

المجلس إليه أربعة عشر موظفا يمثلون المصالح الأساسية للجيش والعدالة والإدارة[1]

- مرسوم 23 سبتمبر 1875م : أصبح من حق المستوطنين الأوربيين أن ينتخبوا ممثليهم في البلديات الخاضعة للحكم المدني ، أما المسلمون الجزائريون فلا حق لهم في انتخاب ممثليهم الذين لا يتجاوز عددهم ستة (06) في أي مجلس بلدي.
- مرسوم 30 نوفمبر 1875م : قلص عدد النواب الجزائريين في البرلمان "الجزائريون" الثأر بعد الانتخابات الجمهورية التي جرت سنة 1876 م ، ونجحوا في 16 فيفري 1878م في تشكيل لجنة برلمانية كبرى لدراسة القضايا الجزائرية.[2]
- مرسوم 3 ديسمبر 1875 م : قرار يتضمن نزع الملكية للأراضي الضرورية لإنشاء مركز لمطر (دائرة سيدي بلعباس ولاية وهران).
- مرسوم 23 ديسمبر 1875 م : قرر أن يتمتع المساعدون الستة المعنيون من طرف الحاكم العام لمدة ست سنوات بنفس الصفة التي يتمتع بها الأعضاء المنتخبون .
- مرسوم 18 أوت 1876 م : الذي أعاد لاعضاء المجالس البلدية في البلديات الصغيرة حق انتخاب رئيس البلدية ونوابه.
- مرسوم 20 أوت 1876 م : يتضمن تنظيم الإدارة العمومية لتنفيذ قانون 3 جويلية 1877 م المتعلق بالتسخير العسكري .

---

[1] جمال خرشي ، المرجع السابق ، ص : 287 ، ص 306

[2] شارل روبير أجيرون ، الجزائريون المسلمون في فرنسا ، المرجع نفسه ، ج : 1 ، ص : 784

- مرسوم 19 نوفمبر 1876 م : يتضمن تطبيق المسؤولية الجماعية على عدد من المقاطعات الريفية[1].
- مرسوم 30 سبتمبر 1878 م : يتضمن تنظيم كيفية منح امتياز الاستفادة من أراضي الأملاك العمومية المعينة للاستعمار في الجزائر الخاصة بإنشاء أكبر عدد ممكن من الملكيات الصغيرة وخلق قرى على مساحة تقدره بـ 40 هـ كأقصى حد ، وانشاء مزارع على مساحة 100 هـ،[2] ويستبدل العمل بمبدأ حكرة الأراضي بـ المجان المانح للملكية تحت شرط معطل بالعمل بالإيجاز المشروط المرفق بتعهد يمنح الملكية نهائيا خمس سنوات من الإقامة ، تعتمد هذه الـ صيغة في منح 40 هـ من الأراضي لفائدة كل واحد من الكولون على مبدأ الإقامة الالزامية مما يحفز على توسيع الاستعمار الاستيطاني[3]
- مر سوم 28 ديسمبر 1878 م : أعلنت عن حل المجالس العامة التي يوجد فيها تمثيل للمسلمين وللأجانب(6).
- مرسوم 24 مارس 1879 م : يتضمن تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية للدوائر الريفية .
- مر سوم 25 جويلية 1879 م يحدد مساهمات استثنائية للحرب ضد قبائل متمردة

[1] شارل روبير أجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، المرجع السابق ، ج : 1 ، ص : 649 ، ص : 654

[2] بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص : 234 .

[3] جمال خوشي ، المرجع نفسه ، ص : 341 .

2 ـ القوانين[1]:

أ ـ قانون كريميو (Décret crémieu) 24 أكتوبر 1870:

بعد قيام الجمهورية الثالثة سبتمبر 1870 م عين المحامي كريميو حارس للأختام في مندوبية بوردو وكلف بشؤون الجزائر فواصل مساعيه حتى أقنع حكومة ثور بقضية التجنيس فصدر يوم 24 أكتوبر من نفس العام القرار الذي يقضي بتجنيس يهود الجزائر

و أهم ما جاء فيه ما يلي [2]:

- يحل المجلس الأعلى للحكومة ، ويعوض بمجلس ا ستشاري للحكومة العامة وأ صبح الفرنسيين اليهود الجزائريين فرنسيين يتمتعون بجميع الحقوق ، ويتبوّؤون مناصب مهمة ازدراء الأوربيين لهم
- إلغاء منصب الحاكم العام العسكري، واستبداله بالحاكم العام المدني الذي يعاونه مستشاريه، ويكون مسؤولا على رؤساء المقاطعات الثلاثة.
- يقضي بتجنيس اليهود في الجزائر بصورة جماعية وإجبارية و نزع اليهود عنهم ثيابهم القديمة العربية، ولبسوا لباس الأوروبيين دون التخلي عن عقيدتهم أو حقوقهم المدنية. زيادة عدد الفرنسيين بالجزائر رغم إعتراض الكثير من المستوطنين على زيادة اليهود.
- ا ستحكام قبضة الإدارة الا ستعمارية على الجزائر نظرا لا ستفادتها من اطلاع اليهود على تفاصيل الخصائص الاجتماعية ، والثقافية للمجتمع الجزائري .

ـ ارتفاع الأوضاع العامة لليهود وزيادة نفوذهم

---

[1] ـ حسين بوزاهر ، المرجع السابق ، ص : 85 .

[2] عمار بحوش : المرجع السابق ، ص : 157 .

- حصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية[1] .
- يقوم رؤساء العمالات بإنشاء مجالس عامة منتخبه من طرف الفرنسيون فقط، وفي كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتعيين ستة (06) مسلمين.
- أنشئ بموجبه منصب الحاكم العام المدني الذي يحكم في ثلاث ولايات بالجزائر ويتراسل مع وزراء فرنسا.[2]
- صير بمقتضاه العميل اليهودي سيدا حاكما يتصرف في الشعب الجزائري المسلم كيف يشاء

إن قوانين كريميو كرست هيمنة المستوطنين في الجزائر التي قسمت إلى 03 عمالات فرنسية ، وخلقت فئة إجتماعية أخرى يهود الجزائر بتجنيسهم وإعطائهم حق المواطنة[3].

ب . قانون وارني: (la loi warnier)[4] قانون المستوطنين 26 جويلية 1873م: أخذ اسمه من صاحبه وارني" ، وسمي أيضا قانون المعمرين وتمثلت أهدافه فيما يلي :

- تعبير ذهنيات الأهالي عن طريق نمط الملكية الجديدة الذي يسمح حسبه إندماج الأهالي اندماجا سهلا .

---

[1] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ج : 1 ، ص : 233 .

[2] عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، الجزائر : د.أ.ط.م.و ، د ط – 2010م ، ج: 5، ص: 169 .

[3] ـ زينب قصاب ومريم مداني ، المرجع السابق ، ص : 72 .

[4] فارني أوغيستإيبرت (1810-1875م) : August Hubert warnier طبيب وسياسي نائب عن الجزائر (1871-1875م) اهتم بالزوايا والطرق الصوفية التي قاومت الاحتلال الفرنسي بعد انقلاب 1851/12/2م ، اعتزل السياسة كما نشر عدة مقالات في جرائد <<l'Algerie>> ، <<l'Alrique>> ، << l'atlas >> ، حيث كان عضوا في لجنة في الملكية العقارية في الجزائر أنظر : عيسى يزير ، المرجع السابق ، ص 74 .

- تمكين المستوطنين من شراء أراض موثقة إذا وجدت أو الاستفادة[1].
- تحطيم العقار الجماعي، وليس على الأهالي أن يقوموا بهذا الفعل الا ستعماري للمجموعة فالمعمر يكفيهم شرط ذلك بمساعدة المضاربين ورجال القانون .
- يستولون على مساحات شاسعة بأبخس الأثمان .

لا يفرق بين ملكية المسلمين الجزائريين ، وملكية الفرنسيين وهكذا أصبح الكل خاضعا للقانون الفرنسي

- إخضاع كل الأراضي المفرنسة إلى القانون المدني
- نزع من القضاة المسلمين حق النظر في قضايا الملكية و الاستحقاق
- إلغاء القوانين القائمة على الشريعة الإسلامية وتقسيم الأراضي الجماعية المملوكة للقبائل والعائلات على الأفراد
- تسهيل المبادلات العقارية والتي تتطلب هوية كاملة للمتعاقدين بائع أو شاري
- تجزئة الملكيات التي هي تحت طائلة الشيوع لتسهيل عملية "الاستعمار الحر" ، العديد من الأراضي دخلت تحت طائلة المصادرة بعد انتفاضة الشيخ المقراني بالإضافة إلى مئات التوقيفات وعشرات الاحكام بالإعدام
- أصبح الموثقون الفرنسيون وحدهم الذين يقومون بتطبيق الفرائض بدلا من القضاة المسلمين

من بين مواده:

- المادة الأولى: تأسيس الملكية العقارية بالجزائر وحفظها والانتقال التعاقدي

[1] بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص : 288 .

للعقارات ، والحقوق العقارية مهما كان مالكها تخضع للقانون الفرنسي[1]، وتثبت الملكية للشخص الذي يحوز الأرض ويستغلها ، وماعدا ذلك فإن الأرض تصبح ملك الدولة[1] .

- **المادة الثانية** : تمنح الملكية العقارية للأفراد القبلية إلا في حدود المساحات المستغلة فعليا ، أما المساحة العامة فتبقى ملكا للدوار أو البلدية أو الدولة (العقار شاغر) ، أو أملاك شاغرة دون مالك ، وهكذا يصبح للأهالي أملاك محدودة يمكنهم التعامل بها[1]

جاء هذا القانون ليفرنس الأرض الأهلية، ولكن هذا القانون لم يطبق لأسباب عديدة منها تناقضه مع الأعراض الدينية للمسلمين وكذا الرسوم المترتبة عن تطبيقه وتم إلغاءه في 22 أفريل 1887م[2].

ج ـ قانون الغابات 17 جويلية 1874 :

قام النظام الجديد منذ مجيئه بالتصويت على أول قانون للغابات في 17 جويلية 1874 ونظمت حماية للثروة الغابية بإلزام القبائل المجاورة للمناطق الغنية بالغابات بضمان كل عام خلال فترة الجفاف ، وحراسة هذه الثروة وكما نص على أنه في حالة ما إذا ثبت تواطؤ دبر ما بين الانديجان لإضرام الحرائق في الغابات ، فإن هؤلاء يتعرضون للعقوبات وتطبيق قانون المصادرة ضدهم[5]. وقام بمنع الرعي خلال مدة ست سنوات متتالية بالمناطق المحروقة، وتم انتخاب هذا القانون دون مناقشة وسن في 9 ديسمبر 1885 م وضم هذا القانون استعمال المراعي لاستصلاح الأراضي ، وكل ما جاء به القانون لم يأتي بتأثيرات إيجابية عموما[1]

[1] جيلالي صاري ، انتفاضة 1882م-1881م ، المرجع السابق ، ص : 36 .

[2] جمال خرشي ، المرجع السابق ، ص : 333 .

المحاضرة الثامنة: المحاضرة : الهجرة الاوروبية نحو الجزائر بعد 1871 :

شكل التوسع العسكري مع التوسع المدني في الجزائر سياسة استيطانية متميزة في الجزائر حيث تزامنت هجرات فرنسية واوروبية مع توسعات العسكريين، وقد كان وراء عملية الا ستيطان اكثر من طرف ، رسمي فرنسي وعقائدي اوروبي .والسؤال الذي يمكن طرحه هو كيف تمت عملية التوسع ؟ وماهي الدوافع من هذا التوسع المدني.

في البداية علينا ان نسجل بان الحركة الا ستيطانية داخل العملية التاريخية هي حقيقة ايدولوجية، لأنه لم يكن امام الا ستعمار الفرنسي الا الاحتفاظ بالجزائر والمزيد من التوسع في خارج حدود الجزائر، لأنه في تخلي فرنسا عن الجزائر تناقض للسياسة الاستيطانية.

فالا ستعمار الا ستيطاني اجتماعي واقتصادي وثقافي قائم على ا ساس يخالف النظرية المعروفة في علم السياسة والقائلة بان الدولة تتكون من اقليم وشعب ومقومات ونظام حكم ومجال سيادة.

بينما يذهب الاستعمار الى اعتبار ان اساس الدولة هو ان تحدث قوة سياسية ما نظام حكم ومجال سيادة ما على هذا الاقليم وعلى حساب هذا الشعب الامر الذي يؤدي الى ظهور نظام سياسي جديد يتطور قهرا ووفقا لرغبة المستوطنين لا وفقا للتطور الطبيعي والديموغرافي للمواطنين الاصليين ، وقد شجعت السلطة الفرنسية الهجرة فازداد عددهم من 28 الف نسمة سنة 184 الى اكثر من 110 الف نسمة سنة 1848 من بينهم 52 الف فرنسي[1]

وتر تب على هذا الزحف الاوروبي على الجزائر استعمار مدني بجا نب الاستعمار العسكري، وتدعم هذا الا ستعمار بإ صدار سلسلة من القوانين والقرارات خولت للمعمرين الا ستيلاء بطرق مختلفة على اجود الاراضي ولهذا لا يستغرب في ما طبقه الا ستعمار الا ستيطاني

[1] عميروي حميدة واخرون , **اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954** , منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر , 2007 , ص ص 44 -45.

حين ا قام كيا نا اجتماعيا غريبا في الجزائر يعتمد على الهجرة الاوربية، او حين حاول دمج الجزائريين في الحضارة الغربية، بعد فصله عن الحضارة العربية الاسلامية.

ونتج عن هذه السياسة تطبيق سياسة ادارية متميزة في الجزائر بان احدثت السلطة الفرنسية ثلاثة اجهزة ادارية هي الاول عسكري والثاني مدني والثالث مزدوج .

وبهذا دخلت علاقة الجزائريين برجال الا ستيطان مرحلة جديدة تمثلت في الم صادرة الاوربية والمقاومة الجزائرية لها . اذ صار العدد الاجمالي للمهاجرين الاوروبيين في الجزائر كلها الذي يمكن تقديمه في في هذا الشكل :[1]

السنة	المهاجرين	زيادة النسبة بالمائة
1851	132708	
1853	142379	7.28
1854	151712	6.55
1855	155607	2.56
1856	158282	1.72
1857	180471	14.02
الزيادة لمدة ست سنوات	47764	35.99

[1] نفسه , ص ص 45-46.

وكان لهذه الهجرة الاثر الفاعل في توجيه سيا سة الا ستعمار الا ستيطاني في الجزائر حيث ا سهمت في تراكم راس المال الناتج عن زراعة الحبوب . وقد ساعد هذا صدور قانون 1851 للجمارك الذي شجع عملية التصدير والا ستيراد لصالح المستوطنين خا صة لما تم بهذا ا شاء بنك الجزائر .

وكان لاموريسيار من السان سيمونيين المؤيدين لا قامة سياسة الادماج في الجزائر ، على ان تقسم الجزائر الى ثلاثة مقاطعات تسير بوا سطة اجهزة ادارية يكون للرأسمالي الاوروبي دور فاعل فيها . وهو ما صرح به لاموريسيار عام 1845 قائلا بما يمكن ترجمته " ان السيطرة على شمال افريقيا تكون بالأموال لا بالرجال وان الاموال التي تجمع من عند السكان لا تتعدى 10 بالمائة من الاحتياجات لتمدين البلاد . لهذا لابد ان يأتي الجزائر الرأسماليون . فرد عليه قائلا " ان راس المال وحده لا يكفي لابد من استعمار عسكري وتأسيس مستوطنات تدار ب 8 الى 10 الاف محارب وكانت سياسة بيجو هذه تقوم على ان يضطلع الجيش بدورين هما الحرب وفلاحة الارض .

وكان لتو سع حركة الا ستيطان الفرنسي في الجزائر عوامل ساهمت في احداث عوامل ساهمت في احداث اختلال سيء في المجتمع والاقتصاد الجزائري . وتزامن هذا مع المستجدات آنذاك التي كان من بينها :

- هزيمة فرنسا امام المانيا في حرب 1870 وما نتج عنها من تهجير سكان الالزاس واللوين
- قانون كريمو الذي اعطى الجنسية الفرنسية لليهود سنة 1870 [1]

[1] نفسه , ص ص , 46-47.

- قوانين واجراءات مصادرة الممتلكات والاراضي
- دور الصحافة والكنيسة في تشجيع الهجرة نحو الجزائر بالدعاية لها

وبفعل هذه المستجدات وفد على الجزائر كثير من المغامرين والباحثين عن الشهرة والربح السريع عدد كبير من البطالين والطامعين .

اصرت فرنسا على اقامة الاستعمار الرسمي حيث عرفت الجزائر حركة متزايدة للمهاجرين الذين كانوا من كبار الملاك الرأسماليين ، وكذا من صغار المعمرين الذين قدموا الى الجزائر خاصة بين سنتي 1848 و 1849 فارتفع عدد الأوروبيين من 35700 نسمة سنة 1840 الى 130700 نسمة في جانفي 1850 وتضاعف عددهم بعد ظهور الجمهورية الثالثة سنة 1870 مثلما هو مبين في الجدول الاتي خلال سنوات معينة [1]

السنوات	العدد
1870	245500 نسمة
1880	3768800 نسمة
1890	500900 نسمة
1900	610000 نسمة
1911	792000 نسمة
1921	400791 نسمة
1936	946000 نسمة
1948	922300 نسمة
1958	948000 نسمة

[1] نفسه , ص ص 46-47.

ونتج عن هذه الهجرات بناء قرى استعمارية استيطانية حيث تم بناء قريتين فقط على المستوى الوطني سنة 1835 واحدة بعمالة قسنطينة والثانية بالجزائر الو سطى ، لكنه بداية من سنة 1850 تم بناء 126 قرية استعمارية ثم ارتفعت الى 558 سنة 1880 لتصل الى 794 سنة 1920 و928 سنة 1929

ولقد نتج عن هجرة الأوروبيين الى الجزائر مشاكل كثيرة ذلك ان الاستعمار الفرنسي- كان يعمل جادا على فرنسة الجزائر ، وسلك في ذلك طرقا شتى للوصول الى هدفه ويمكن ذكر بعض النتائج في الجوانب الاتية :

- اختلال اجتماعي واقتصادي وتراجع الدخل الفردي السنوي للجزائري
- صار اكثر من 82 بالمائة يقطنون الاكواخ القصديرية او البنايات القديمة المجاورة لبنايات المعمرين العصرية التي تحيط بها مساحات خضراء
- عمد الاستعمار الفرنسي- الى ربط اقتصاد الجزائر بالمصالح الفرنسية بإصدار عملة جزائرية تدور في فلك الفرنك الفرنسي ، ووجهت البلاد نحو الزراعة وابعدت الصناعة ، وكانت المواد الاولية المعدنية تنقل الى فرنسا لتحويلها الى مواد مصنعة ثم تعاد الى الجزائر .

وقد دعم الاستعمار الفرنسي الاقتصاد الزراعي بالإمكانيات العلمية الحديثة عن طريق فتح محطات ومعاهد و مدارس متخصصة في التجارب الزراعية ومن بين اهم هذه المحطات والمدارس نذكر :

- محطة لانتقاء السلالات الحيوانية بالحراش

- المدرسة الزراعية بسكيكدة المخصصة لإجراء ابحاث الزراعة الساحلية [1]
- مدرســة زراعية بســيدي بلعباس واخرى بعين تموشــنت واخرى بعين الحجر بوهران لدراسة الحبوب في المناطق الجافة
- محطة الاصنام لإجراء تجارب زراعة القطن
- محطة قسنطينة لزراعة التبغ
- محطة بوفاريك لزراعة الموالح .

[1] نفسه , ص 47.

الخاتمة:

نصل في الاخير الى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

- سيا سة نابليون الثالث اتجاه الجزائر كانت متناقضة في كثير من المواقف ولم تحقق في كثير من الاحيان نتيجة إيجابية بالنسبة لشعب الجزائري
- ان الجزائر مثلت منطقة جلب للمستوطنين لما تزخر به من خيرات عديدة ومختلفة تفتقدها اوروبا وفرنسا خاصة
- ان الاستيطان له عدة انواع مختلفة من ضمنها الاستيطان الشامل الذي يهدف الى الاستحواذ على الاراضي والقضاء على عناصر الهوية الوطنية معا
- عمل جل الحكام في مرحلة الحكم العسكري والمدني على تعزيز سياسة الاستيطان بالجزائر كل بطريقته لكن كلهم كانوا يتفقون على زيادة العنصر الاوروبي
- بلغ الا ستيطان ذروته في العهد المدني نتيجة لزيادة العن صر الفرن سي حين قامت فرن سا بتجنيس اليهود جماعيا بموجب قانون كريمو 1870
- هذا الا ستيطان كانت له انعكا سات سلبية على المجتمع الجزائري في جميع الميادين سواء منها الاجتماعية او الاقتصادية او الثقافية وحتى الدينية
- هذا الاستيطان لم يكن مشروعا خاص بفرنسا وحدها بل كان مشروعا اوروبيا بأتم الكلمة وهو ما لمسناه من تهافت الأوروبيين من كل الجنسيات على الاستيطان بالجزائر
- لم تعرف الجزائر حكما مدنيا فتم تغير الزي من عسكري الى مدني فقط وبقت نفس السياسة العسكرية تسيير البلاد قبل وبعد 1871 .
- تمتزج سيا سة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر بمرحلتين رئيسيتين، حملت كل منها أهدافاً واستراتيجيات مختلفة:

- المرحلة الأولى كانت متميزة بإفساح المجال أمام المستوطنين للسيطرة على الجزائر وتحكمها. تميزت هذه المرحلة بصدور قوانين تمييزية ضد الجزائريين، وتوجيه السياسات والتدابير بما يخدم مصالح المستوطنين الأوروبيين على حساب السكان الأصليين.
- أما المرحلة الثانية، التي حدثت خلال فترة حكم جول كامبون وجول فيري، فكانت تهدف إلى الاقتراب من النخب الجزائرية وإشراكها في عملية الاحتلال والسيطرة. تمثلت هذه الفترة في محاولات للتفاهم والتعاون مع النخب المحلية، بهدف تسهيل الاستيلاء على البلاد وضمان السيطرة الفرنسية.
- بفضل هذه السيا سة، نجحت فرنسا في السيطرة الكاملة على الجزائر وتوجيه مصيرها وفق مصالحها الاستعمارية، وهي مرحلة تاريخية أثرت بشكل كبير على مسار البلاد وشعبها.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابو القا سم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 ، دار الغرب الا سلامي ، بيروت لبنان ، ط4 ، 1992، الجزء الثاني
- صـالح فركوس ، التشرـيعات المنظمة للاسـتيطان الاسـتعماري في الجزائر واثارها على المجتمع الجزائري ، مشروع البحث في اطار البرنامج الوطني للبحث PNR ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ والاثار ، 2010
- جمال قنان ، قضـــايا ودراســـات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، المكتبة الوطنية الجزائرية ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، د ط ، الجزائر ، 1994
- عميروي حميدة واخرون ، اثار السيا سة الا ستعمارية والا ستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954 ، منشـــورات المركز الوطني للدراســـات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر ، 2007
- محمد العيد مطمر ، التنظيم الاداري في عهد الاحتلال الفرنسيـ واثره على ا لحا لة الاجتماعية للســكان بمنطقة الاوراس ، مجلة العلوم الانســانية ، كلية العلوم الاجتماعية والان سانية ، ق سم علوم الاقت صاد ، جامعة محمد خي ضر ب سكرة ، العدد الرابع ، ماي 2003
- حياة حسني ، سارة خرزي ، ا ساليب الـسيا سة الادارية الفرنسية في الجزائر 1830-1914 ، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الانســانية والاجتماعية ، قســم التاريخ ، مذكرة ماستر ،2016- 2017.

الفهرس

المحتويات

المحاضرة الاولي: مدخل عام للمقياس:..... 3

مدخل: 3

المحاضرة الثانية: ماهي اسباب سقوط نابليون الثالث وقيام الحكم المدني؟..... 6

نابليون الثالث: 6

- سياسة نابليون الثالث:..... 7

موقف للمعمرين من سياسة نابليون الثالث: 9

المحاضرة الثالثة:عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858-1860 10

سقوط نابليون "الإمبراطورية الثانية":..... 15

المحاضرة الرابعة: قيام النظام المدني :..... 16

النظام الاداري في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع: 17

المحاضرة الخامسة: التنظيم الاداري والقوانين الاستثنائية:..... 20

مهام التنظيم الإداري خلال الحكم المدني: 22

المحاضرة السادسة: تقييم التنظيم الإداري خلال الحكم المدني : 24

المحاضرة السابعة: ملامح عامة لسياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر: 30

المحاضرة الثامنة :انعكاسات سياسة الجمهورية الثالثة على الجزائر:..... 38

أولا: مرحلة الاستيطان الضيق والرسمي (1830- 1840) : 39

ثانيا : الاستيطان الشامل والحر (1840 - 1870) 41

المحاضرة التاسعة:الآليات السياسية والعسكرية المكرسة للاستيطان في الجزائر..... 44

أولا: سياسة مصادرة الأراضي. 44

ثانيا: سـياسة الإدماج: 45

-ثالثا:سياسة التهجير والتجنيس :..... 46

المحاضرة العاشرة:أثر الحركة الاستيطانية على المجتمع الجزائري 47

-المحاضرة :سياسة الاستيطان وفرض قانون الأهالي عهد الجمهورية الثالثة:..... 49

–المراسيم والقوانين الفرنسية الاستثنائية فترة الجمهورية الثالثة:..... 51

المحاضرة الحادي عشر: الهجرة الاوروبية نحو الجزائر بعد 1871:..... 63